

الدَّلائِلُ الوَفِيَّة

فِي تحقيق عقيدة (النَّووي)؛

أَسلفيَّة أَم خلفيَّة

مُحاضَرةٌ

لِفضيلة الشَّيخ

أبي عبيدة

مشهور بن حسن آل سلمان

قام بِتفريغ مادَّتها والتَّعليق عليها

أبو رأفت الأثري

﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

الدَّارُ الأَثَرِيَّةُ

عَمَّان - الأُرْدُن   خلوي: ٧٩٥٩٤٣٤٥٦ / ٠٠٩٦٢ - تلفاكس: ٦٥٦٥٨٠٤٥ / ٠٠٩٦٢

ص.ب: ٩٢٥٥٩٥ - الرمز البريدي: ١١١٩٠   البريد الإلكتروني: alatharya1423@yahoo com

إذا مـــا تَعَلَّــق بالأشـــعري	أُنــاسٌ، وقــالوا: وثيــق العُــرى
وطائفـــــةٌ رأت الاعتـــــزالَ	صَـوَابًا، ومـا هــو فيمـا تــرى
وأخــرى روافِــضُ لا تَســتحقُّ	إذا ذُكـــر النـــاسُ أَنْ تُـــذكَرا
فــنحن معاشــرَ أهــل الحــديث	عَلِقْنَــا بأذيــالِ خــير الــوَرَى
فمــن لم يكــن دأبُــه دأبَنــا	فــنحنُ وأحمــدُ منــه بُــرَا[1]



مـا يعجــب المــال ســوى مــائقٌ	إذْ مُنتهـــى المـــال المواريـــثُ
والمـــرءُ مَـــنْ يُعجبُـــه العِلْـــم لا	غـــيرَ وأعـــلاهُ الأحاديـــثُ
وحافِظوهـــــا فحـــــولٌ ولا	يُبغضـــــهم إلا المخانيـــــثُ[2]



أُفٍّ لـــدُنيا أَقْسَـــمَتْ أَنَّـــها	لا تُفْلِـتُ العَالِـمَ مِـنْ شَـرْكِها
لهـا طلبنـا العلـمَ فيمـا مضـى	فَـدَلَّنا العِلْـمُ علـى تَرْكِهَـا[3]

---

(١) من شعر: خميس بن علي، أبي الكرم الواسطي، الحوزي. انظر: «تاريخ الإسلام» (١١/ ١٣٥-١٣٦ – ط دار الغرب) للذهبي، وقال: «وله شعر جيد؛ فمنه...».

(٢) قاله: أبو طاهر السِّلفي. انظر: «مشيخة المراغي» (١٩٣-١٩٤).

(٣) قاله: أبو محمد، جعفر بن أحمد. انظر: «منتقى من السفينة البغدادية» (ص ٥٧)، وأخذه من قول الإمام ابن المبارك: «طلبنا العلم للدنيا.. فدلنا على ترك الدنيا». انظر «صفة الصفوة» (٤/ ١٤٥).


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمةُ التَّعلِيق

إنَّ الحَمْدَ لله نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغفرُهُ، ونَعوذُ بالله من شرُورِ أَنفُسِنا ومِنْ سَيِّئاتِ أَعْمَالنا، مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فَلا هادِيَ لَه.

وأَشْهَدُ أَن لا إِلهَ إلاَّ اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَه، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدا عَبْدُهُ وَرَسُولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾[3].

أَمَّا بعد:

فإِنَّ أَصْدَقَ الحَديثِ كَلامُ الله، وخَيْرَ الهَدي هَديُ مُحَمَّد ﷺ، شَرَّ الأُمورِ محُدَثاتُها، وكلَّ محُدَثةٍ بدعة، وَكلَّ بِدعةٍ ضلالة، وَكلَّ ضلالةٍ في النَّار[4].

---

(١) آل عمران (١٠٢).

(٢) النساء (١).

(٣) الأحزاب (٧٠-٧١).

(٤) هذهِ خُطبَةُ الحاجةِ التي كانَ رسولُ الله ﷺ يَبْدَأُ بِها خُطبَه.
وهي تُشرَعُ بين يدي كلِّ حاجةٍ، وقد أَخرجها كَثيرٌ مِنَ المُحدِّثينَ -على اختلافٍ في ألفاظها- كأصحابِ «السُّنَنِ» وغَيرِهم -رَحِمَهم اللهُ أجمعين-.
وقد أَفردها العَلاَّمَةُ المُحدِّثُ مُحَمَّد ناصرُ الدِّينِ والسُّنةِ الأَلبانيُّ رحمه الله بِكُتيِّبٍ اسمه: «خُطبَةُ الحاجة»، خَرَّجَ فيها أَلفاظَ الخُطبَة.

قالَ الإمام أَبو المُظفَّر السَّمعاني رَحِمَهُ اللهُ: «**إنَّ اللهَ أَبى أن يكونَ الحقُّ والعقيدةُ الصَّحيحةُ إلاَّ معَ أهلِ الحديثِ والآثارِ**؛ لأَنهم أَخذوا دِينَهُم وعقائِدَهُم خَلَفًا عن سَلف، وقَرْنًا عن قَرْن، إلى أن انتهَوْا إلى التَّابِعين، وأَخذَهُ التَّابِعونَ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وأَخذَهُ أصحابُ رسولِ الله ﷺ عن رسولِ الله ﷺ.

ولا طَريقَ إلى مَعرفةِ ما دَعا إليهِ رسولُ الله ﷺ مِنَ الدِّينِ المستقيمِ والصِّراطِ القَويمِ **إلاَّ هذا الطَّريقُ الذي سَلَكَهُ أصحابُ الحديث**». ا. هـ

أنطلق من هذا؛ فأقول:

لقد أَتى على الأشاعرةِ -في عقيدتهم- حينٌ من الدَّهرِ لم يكونوا فيهِ شَيئًا مَذكورًا.. ثُمَّ كانوا!؟

وشَرُّ الأمورِ محُدَثاتُها.. وهاتيك من ذلك.

أمَّا أُمُّهم: فالاعتِزال.. وأَبوهم: فالقِيلُ والقَال، وكَثرَةُ السُّؤال، بَلْهَ الخَوْضُ فيما لم يُكَلِّفْهم اللهُ تعالى به!

فانظُرْ إلى بِدايَتِهم؛ تجدْها: مُخالَفَةً صريحةً لِهَدي النَّبيِّ ﷺ وصحبِهِ الأخيار، وذلكَ أَنَّهُمْ تركوا الرَّاسخينَ في العلم؛ من أهلِ السُّنة وأصحابِ الحديث، واتَّبعوا رَجُلًا فاضِلًا أكرمَهُ الله بالهداية؛ حيثُ تَابَ مِن شُبهاتِ المُعتَزِلَة.. فَقَعَّدوا له القَواعِد، وأصَّلوا ونظَّروا وجَادَلوا.. تاركين منهجَ السَّلف وراءَهم ظِهريًّا.

ثُمَّ إنَّ هذا الرَّجل قد تابَ من هذهِ التَّأصيلاتِ العَقليَّةِ المُخالفةِ للكتاب والسنَّة، بينما هم بَقوا على تِلكَ القَواعِد!

فليْتَ شِعْري..

أَمَا تَأَمَّلوا حَالَ رسولِ الله ﷺ وحالَ صحابَتِه الكرامِ مع مَن كانَ حديثَ عَهدٍ بالإسلام!؟

أَوَلم يعلَمُوا أنَّ الصَّحابةَ ما كانوا لِيَتْركوا قولَ أبي بكرٍ وعُمرَ وغيرِهما من أهلِ الرُّسوخِ والفَضْلِ لقَولِ حديثِ عَهْدٍ بإيمان!؟ فَضْلًا عن أن يتَّبعوا طريقتَهُ ومَنهَجَهُ في الدِّين؛ مُعرِضين عن أولئك الأخيار..

إذ إنَّ التَّائبَ هذا في مرحلَةِ تَطهيرِ القَلبِ مِن لَوْثاتِ الجاهليَّة وأعلاقِهَا! وهي مرحلةٌ لا يُؤمَن عليه فيها الزَّلل.

وأَقربُ مثالٍ أَذْكرُه وأُذكِّرُ به: حالُ الصَّحابةِ الذينَ أَسلموا عامَ الفَتح ﷺ، ثُمَّ أَكرَمَهم اللهُ ﷻ بالجهادِ مع رسولِ الله ﷺ في غزوةِ حُنين، فَأَخطؤوا مَرَّتين:

الأولى حين قالوا: لنْ نُغلَبَ اليومَ من قِلَّة!

والثَّانية حينَ قالوا: اجعَل لنا ذاتَ أَنواطٍ كما لهَم ذاتُ أَنواط..!

فيا رَحِمَك الله! تأمَّلْ حالَ هَؤلاءِ الصَّحابة، بل انظر عاقبةَ كلامِهم!

لقد عُوقِبوا بِانهِزامِ الجَيْشِ في البدايةِ؛ جَوابًا على الكلمةِ الأولى.

وباشتدادِ غَضبِ النَّبيِّ ﷺ -رَدْعًا لهم-؛ جوابًا على كلمَتِهم الأُخرى.

ومُرادُنا مِن سَوقِ هذا المثالِ بيِّنٌ لا يخفى -إن شاء الله-...

فأولئك القومُ؛ وإن كانوا صَحابةً ومع رسولِ الله ﷺ، إلاَّ أنَّهم لم يؤمَنْ عليهم السُّقوطُ في الخَطَأ لكونهم حُدَثاءَ عَهْدٍ، بينما تجدُ الأمْرَ يختلِفُ عند السَّابقين الأوَّلين أهلِ الرُّسوخ والعلم...

فالتَّائبُ -من شَهواتِهِ أو **الشُّبهات**-: لا يَصلُح في أوَّلِ أمرِه أن يكونَ قائدًا أو مُعلِّمًا -أيًّا كان-! بل يَجِبُ عليهِ أن يَعكِفَ ويُجَاهِدَ نَفسَه ليكونَ على الجادَّة.

وحاصلُه: إنَّ أبا الحسنِ الأشعريَّ رَحِمَهُ اللهُ بَعدَ أن هَداهُ اللهُ من الاعتزال؛ قد شرع يَردُّ على المُعتَزِلَة، ويُقَعِّدُ؛ ويُؤَصِّل لذلك، فَأنشأَ طَريقةً غَيْرَ طَريقةِ أهلِ الحديث.

واغتَرَّ به البَعضُ؛ فتَبعَ النَّاسُ أولئك البعضَ -والنَّاسُ كأسرابِ القطا-!

ثُمَّ إنَّ الأشعريَّ قد الْتَقى بِرَجلٍ من أهلِ الحديثِ؛ وهو زكريَّا السَّاجي -وكان شَيخَ البصرةِ وحَافِظَها-، فَأَخذَ عَنه الحَديثَ، وشيئًا من مَقَالاتِ أهلِ السُّنة.

ثُمَّ أَخذَ تَمامَ ذلكَ عن أصحابِ الإمامِ أَحمَد؛ لمَّا قَدِمَ بغداد، -علمًا أَنَّ زَكريَّا بنَ يحيى السَّاجي وطَبقتَه: مِن أصحابِ الإمامِ أَحمَد[1]- فَأَلَّفَ «الإِبانَةَ»، و«مقالاتِ الإِسلاميِّين»، و«الرِّسالةَ إلى أَهلِ الثَّغر».

وهذا شيءٌ مِن بَرَكةِ الحَديثِ وأهلِه، فلا بُدَّ لمِن عَانى الحَديثَ أَن يُراجِع الحَقَّ -بِإذنِ الله-؛ كما حَصلَ لأبي الحسنِ الأَشعريِّ، والإِمامِ النَّوويِّ -رَحِمَهما الله-[2].

وعلى كُلِّ حال.. فَأقوالُ:

الرِّجالِ يُستَدلُّ لهَا مِن الكتابِ والسُّنةِ بِفَهمِ السَّلَفِ الصَّالِح، ولا يُستَدلُّ بِها على الكِتابِ والسُّنة!

والرِّجالُ يَعْلونَ بِانتمائِهم لعقيدةِ نَبيِّهم ﷺ؛ وهيَ عَقيدةُ أَهلِ الحديث، ولَيست العقيدةُ هي التي تَعلو بِهم!

---

(١) راجع: «نقض التَّأسيس» (ص ١٢٣)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١٩٨)، «العلوّ» -كلاهما- للذهبي (ص ٢٠٥)، «الأشاعرة في ميزان أهل السنة» لفيصل قزاز الجاسم (ص ٧٢٥).

(٢) ومَن شَاءَ أَن يَعرِفَ حَالَ الأَشاعرةِ؛ فَليرجِع إلى كتاب «الأشاعرةُ في ميزانِ أهلِ السُّنة» لمُؤلِّفِه فَيصل بن قَزَّاز الجاسم، بِتقديم مجَموعَةٍ مِن العُلماء؛ مِنهم: شَيخُنا الفَاضل مَشهور بن حَسن آل سلمان؛ فَإِنَّه كِتابٌ ذو «نَفَسٍ عِلميٍّ رَصين، بَيَّنَ الباحِثُ مِن خِلالِه الفرقَ الكبيرَ، والبَونَ الشَّاسِعَ بَيْنَ مَذهَبِ السَّلَفِ الصَّالح، ومَذْهَبِ الأشاعرةِ، وزَيَّفَ فِيهِ المُؤلِّفُ تِلْكُم **الدَّعوةَ الظَّالمِة: أَنَّ الأشاعرةَ: هُم أَهلُ السُّنَةِ والجَماعة**».

وهذا الكِتابِ المُبارَكِ -إن شاءَ اللهُ- لِشيخِنا الفاضل الأصوليِّ الفقيه المتفنِّنِ: مَشهور بن حسن آل سَلْمَان، فيه:

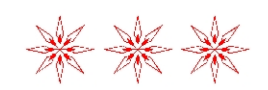
بَيانٌ لِرجوعِ إمامٍ مِن أَئِمَّةِ الحديث إلى مُعتَقِدِ أَهلِ الحَديث، ألا وهو الإمامُ: أبو زكريَّا النَّووي الدِّمشقي -رحمه الله، وطيَّب ثراه-.

فنقول:

هذا هو الإمام النَّوويُّ، وهذه عقيدتُه: سُنيَّةٌ سلفيَّةٌ، لا أشعريَّة كلاميَّةٌ خَلْفيَّة...

نَسأَلُ اللهَ أَن يَنْفَعَ بِهذِهِ الصَّفَحاتِ كاتِبَها، ومُمْليها، وقَارئها؛ إِنَّهُ سَميعٌ مجُيب، والحَمدُ لله ربِّ العالمين.

وصلَّى الله وسلَّمَ على نَبيِّه الكَريم وعلى آلِهِ وصَحبِهِ أَجمعين.



صفحة رقم (١٠) - بيضاء فارغة

قالَ الشَّيخُ
مَشْهُور بنُ حَسَن آل سَلْمَان:[١]

إنَّ الحمدَ لله؛ نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفُره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا وسيِّئاتِ أعمالنا، من يَهدِه الله فلا مضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسوله، أمَّا بعد:

فبمناسبة نقلِ كلامِ الإمامِ النَّوويِّ رَحِمَهُ اللهُ[٢] تأويلَ القاضي عياض[٣] لعلوِّ الله عَزَّ وَجَلَّ على خلقِه: أحببْتُ أن أَستطردَ استطرادًا[٤]؛ نُحيلُ عليه فيما يأتي ونُجمِلُ ما مضى،

---

(١) **قال أبو عبيدة:** زدتُ على المحاضرة أشياء يسيرة؛ بعد عناية الأخ أبي رأفت -حفظه الله- بها، والله الموفِّق؛ لا رب سواه.

(٢) هو: الإمام، الفقيه، الحافظ، القدوة، الزَّاهد، محيي الدين، أبو زكريَّا، يحيى بن شرف بن مِرَى، الحِزَامي، الحَوراني، الشَّافعي، صاحب التَّصانيف.
ولد سنة (٦٣١ هـ)، وتوفي سنة (٦٧٦ هـ). «سير أعلام النبلاء».

(٣) هو: الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام، القاضي، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض، اليَحْصُبي، الأندلسي، ثُمَّ السّبتي، المالكي.
ولد سنة (٤٧٦ هـ)، وتوفي سنة (٥٤٤ هـ). «سير أعلام النبلاء».

(٤) إذ إنَّ أصل هذه المحاضرة: درسٌ من دروس الشَّيخ -حفظه الله- على «شرح صحيح مسلم»، وابتدأ الشيخ الدرس الأول منه قبل نحو: إحدى عشرة سنة، يوم الخميس، بتأريخ: (٢٩/ محرم/ سنة ١٤١٨هـ)، الموافق: (٥/ ٦/ ١٩٩٧م).

=

وهذا الاستطرادُ حولَ: «**عقيدةِ الإمامِ النَّوويِّ**».

فمنَ النَّاسِ من يبالغُ ويحطُّ من قَدر النَّوويِّ رَحِمَهُ اللهُ! بل وصلَ الحدُّ إلى بعضِ الغُلاةِ بأن أوجبوا حرقَ «شرحِهِ على صحيحِ مسلم»**!!**

وكان الشيخ العلَّامة حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ يقول -فيما نقله صديقنا ولده عبد الأول عنه في كتابه «المجموع» (٢/ ٥٨٢)-: «لو كان لي سلطان على الذي يقول بعدم القراءة في «فتح الباري»[١]، و«شرح النووي على صحيح مسلم»؛ لأخذتُه وسجنتُه حتى يتوب!

وهذا القول لا يقوله إلا سفيه**!!**»، يعني: عدم قراءة «الفتح» و«شرح مسلم».

وأدركنا مشايخنا الكبار: الألباني وابن باز وابن عثيمين -رحمهم الله تعالى- يستنكرون أشد الإنكار على من يطعن في «فتح الباري» أو «شرح النووي على صحيح مسلم»، أو مَن يُنفِّر الناس مِن قراءتهما، فليكن ذلك على بالك؛ أصلح الله شأنك وحالك!

ثم وجدت كلامًا بديعًا، وبسطًا مهمًا للشيخ العلَّامة الوالد محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ حول عقيدة الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ، وهذا نصُّ السؤال والجواب[٢]:

«ما قولكم فيما يَحصُل مِنْ البعض مِنَ قَدْحٍ في الحَافِظَيْن: (النَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ)؛

= وعمل مجموعة من الطلبة على تفريغ قسم كبير من الأشرطة؛ لتصبح هذه الدروس -إن شاء الله تعالى-: (معلمة) وافية لـ«شرح لصحيح مسلم»؛ يسر الله ذلك -بمنه وكرمه-.

(١) انظر تفصيل ذلك في (النقطة الحادية عشرة: حال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ) من كتاب «النقولات السلفية في الرَّد على الطائفة الحدَّادية» للأخ عبد الله الأَحمري، وينظر: «منهج ابن حجر في العقيدة» للشيخ محمد بن إسحاق كندو.

(٢) «كتاب العِلم» (ص ١٩٨ فما بعدها).

وأنَّهما مِنْ أهل البدع؟

وهل الخطأُ مِنَ العُلَمَاء في العقيدة -ولو كان عن اجتهادٍ وتأويلٍ-: يُلْحِقُ صاحبه بالطَّوائف المبتدِعة؟

وهل هناك فرقٌ بين الخطإِ في الأمور العِلْمِيَّة والعَمَلِيَّة؟».

فأجاب فضيلته بقوله:

«إنَّ الشَّيخين الحافظين: (النَّوَوِيَّ وَابْنَ حَجَرٍ) لَهُمَا قَدَمُ صِدْقٍ وَنَفْعٍ كَبِيرٍ فِي الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّة، ولئن وقع منهما خطأٌ في تأويل بعض نُصُوص الصِّفات: **إِنَّه لَمَغْمُورٌ بِمَا لَهُمَا مِنَ الفَضَائِلِ وَالمَنَافِعِ الجَمَّةِ**.

ولا نظنُّ أنَّ ما وقع منهما إلَّا صادرٌ عن اجتهادٍ وتأويلٍ سائغٍ -ولو في رأيهما-.

وأرجو اللهَ -تعالى- أن يكون مِنَ الخطإِ المَغْفُور، وأن يكون ما قدَّماه مِنَ الخير والنَّفع: مِنَ السَّعي المشكور، وأن يَصْدُقَ عليهما قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[هود:١١٤].

وَالَّذِي نَرَى: أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ.

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ: خدمتُهما لسنَّة رسول الله ﷺ وحرصُهما على تنقيتها ممَّا يُنسب إليها مِنَ الشَّوائب، وعلى تحقيق ما دلَّت عليه مِنَ أحكامٍ.

ولكنَّهما خالفَا في آيات الصِّفات وأحاديثها -أو بعض ذلك- عن جَادَّةِ أهل السُّنَّة؛ عن اجْتِهَادٍ أَخْطَئَا فِيهِ.

فَنَرْجُو اللهَ -تَعَالَى- أَنْ يُعَامِلَهُمَا بِعَفْوِهِ.

وَأَمَّا الخَطَأُ فِي العَقِيدَةِ: فإن كان خطأً مُخَالِفًا لِطَرِيقِ السَّلَفِ؛ فَهُوَ ضَلَالٌ -بِلَا شَكٍّ-، **ولكن لا يُحْكَم على صاحبه بالضَّلال؛ حتَّى تقوم عليه الحُجَّة**، فإذا

قامت عليه الحُجَّة وأصرَّ على خطئه وضلاله: **كان مُبتدعًا فيما خالف فيه الحقَّ، وَإِن كَانَ سَلَفِيًّا فِيْمَا سِوَاهُ.**

فلا يُوصف بأنَّه مُبتدعٌ على وجه الإطلاق، وَلَا بِأَنَّهُ سَلَفِيٌّ على وجه الإطلاق، بل **يُوصف بِأَنَّهُ سَلَفِيٌّ فِيمَا وَافَقَ السَّلَفَ؛ مُبتدعٌ فيما خالفهم**، كما قال أهل السُّنَّة في الفاسق: إنَّه مؤمنٌ بما معه مِنَ الإيمان؛ فاسقٌ بما معه مِنَ العِصيان، فلا يُعطى الوصف المُطلَقُ، ولا يُنفى عنه مُطلَقُ الوصف.

وهذا هو العدل الَّذي أمر اللهُ به، إلَّا أن يَصِل المُبتدعُ إلى حَدٍّ يُخرجه مِنَ الملَّة؛ فإنَّه لا كرامة له في هذه الحال.

وَأَمَّا الفَرْقُ بَيْنَ الخَطَإِ فِي الأُمُورِ العِلْمِيَّة وَالعَمَلِيَّةِ: فَلَا أَعْلَمُ أَصْلًا لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الخَطَإِ فِي الأُمُورِ العِلْمِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ!

لكن لمَّا كان السَّلَف مُجمعين -فيما نعلم- على الإيمان في الأمور العِلْمِيَّة الحيويَّة -والخلاف فيها إنَّما هو في فروعٍ مِن أُصُولها؛ لا في أصولها-؛ كان المُخَالفُ فيها أَقلَّ عددًا، وأعظم لومًا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي شَيءٍ مِنْ فُرُوعِ أُصُولِهَا:

كاختلافهم: هل رأى النَّبيُّ ﷺ ربَّه في اليقظة؟

واختلافهم: في اسم المَلَكَين اللَّذين يَسألان الميِّت في قبره؟

واختلافهم: في الَّذي يُوضَعُ في الميزان؛ أهو: الأعمال، أم صَحائف الأعمال، أم العامل؟

واختلافهم: هل يكون عذاب القبر على البدن وحده دون الرُّوح؟

واختلافهم: هل يُسأل الأطفال وغير المُكَلَّفِين في قبورهم؟

واختلافهم: هل الأمم السَّابقة يُسألون في قبورهم؛ كما تُسأل هذه الأمَّة؟

واختلافهم: في صِفة الصِّراط المنصوب على جهنَّم؟

واختلافهم: هل النَّار تَفنى أو مُؤبَّدةٌ؟ وأشياءَ أخرى.

وإن كان الحقُّ مع الجمهور في هذه المسائل، والخلاف فيها ضعيفٌ.

وَكَذَلِكَ يَكُونُ فِي الأُمُورِ العَمَلِيَّةِ؛ خلافٌ يكون قويًّا تارةً، وضَعيفًا تارةً.

وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَهَمِّيَّةَ الدُّعَاءِ المَأْثُورِ:

«اللَّهُمَّ! فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ: اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ[١]». ا. هـ

قال أبو عبيدة: كان النَّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ -فيما مضى في غيرِ موطن[٢]-: يرى أنَّ عقيدةَ السَّلفِ دائرةٌ بين التَّفويض -أعني: تفويض المعنى-، أو التَّأويلِ، وقد درجَ العلماءُ الذين تتلمذَ عليهم -وكذا مَن نَقَل مِن كتُبِهِم- على هذا.

وكما رأيتُم: أنَّ كلامَه في تأويل الاستواءِ؛ لم يُنشِئْه من بناتِ أفكاره، ولم يأتِ به مِن كيسِه، وإنَّما اعتمدَ كلامَ القاضي عياض في «إكمال المعلِم بشرحِ صحيح مسلم».

---

(١) أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» برقم (٧٧٠)، وغيره.

(٢) في «شرحه لصحيح مسلم»، وقد جمعها الشيخ وعالجها -على وجه فيه استيعاب واستقراء- في كتاب له مطبوع -قديمًا- بعنوان: «الردود والتعقبات على كلام الإمام النووي في الصفات، وغيرها من المسائل المهمات»، وستظهر طبعة مزيَّدة منقَّحة منه عن الدار الأثرية - الأردن.

وذَكرتُ لكم:

أنَّ القاضي عياضًا يقول: «قال الإمامُ»، ويريد المازريّ[١]؛ والمازريُّ أشعريٌّ محضٌ، بِخلافِ القاضي عياض؛ فإنَّه بَيْنَ بَيْنٍ.

والسِّياقُ والمقامُ قد يجعله يحكم بأن يُجْرِيَ بعضَ الصِّفات على ظاهِرِها.

ووجدتُ في غير موطنٍ: أنَّ النَّوويَّ رَحِمَهُ اللهُ ينقلُ مِن «إكمال المعلِم بشرح صحيح مسلم» ويَنْسبه للقاضي، وهو على التَّحرير والتَّحقيق من كلام المَازِرِيِّ، وهو عند القاضي مسبوقٌ بقوله: «قال الإمام».

أعود فأقول:

وقعَ تأويلٌ لبعض الصِّفات في كتب النَّووي رَحِمَهُ اللهُ -وخصوصًا في «شرحه على صحيحِ مسلم»-، ولم يرتضِ هذا بعضُ مَن كان قريبَ عهدٍ به من نُسَّاخ «شرح صحيح مسلم»، فقامَ بعضُ النُّسَّاخ ممَّن كانت عقيدتُهم سلفيَّةً بنسخِ هذا الشَّرح، وأسقطوا من النُّسخ كلامَ النَّووي في تأويل الصِّفات.

واستشاطَ غضبًا ابنُ السُّبكي في «طبقات الشَّافعية الكبرى»، وحطَّ على هؤلاء بكلامٍ قاسٍ -وهو من ألدِّ أعداءِ شيخِ الإسلامِ[٢]، وهو الذي حبَسه؛ وكان القاضي آنَ

(١) الشَّيخ الإمام العلَّامة البحر المتفنِّن، أبو عبد الله، محمَّد بن علي بن عمر ابن محمَّد، التميمي المازريّ المالكي. «سير أعلام النبلاء».

(٢) شيخُ الإسلام تقيُّ الدِّين أحمدُ بن عبدِ الحليم بنِ عبد السَّلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيميَّةَ، النميري، الحرَّاني، ثمَّ الدِّمشقي، ولد سنة (٦٦١هـ)، وتُوفِّي في قلعة دمشق سنة (٧٢٨ هـ).

ومما ينبغي أن يذكر: أن أعيان أعلام الشافعية مِن طبقة تلاميذ ابن تيمية، انقسموا فيه إلى فريقين، وكان نبلاؤهم ومنصفوهم مع ابن تيمية؛ أمثال: الذهبي، وابن كثير، والبرزالي.

=

ذاك، عفا الله عنه-، فقال في (الجزء الثَّاني) من «طبقات الشَّافعية الكبرى» صفحة (١٩): «وقد وصلَ حالُ بعضِ المجسِّمة (!!) في زمانِنا إلى أَنْ كتبَ «شرحَ صحيحِ مسلم» للشَّيخ مُحيي الدِّين النَّوويّ، وحذفَ مِن كلامِ النَّوويِّ ما تَكلَّمَ بهِ على أحاديثِ الصِّفاتِ، فإنَّ النَّوويَّ أشعريُّ العقيدة، فلم تَحمِلْ قوى هذا الكاتب أن يكتبَ الكتابَ على الوضع الذي صنَّفه مصنِّفُه».

وقال -معلِّقًا على مَن فعل هذا-: «وهذا -عندي- من كبائرِ الذُّنوب، فإنَّه تحريفٌ للشَّريعة، وفَتحُ بابٍ لا يُؤمَن معه بكتب النَّاس؛ وما في أيديهم من المصنَّفاتِ! فقبَّح اللهُ فاعلَه وأخزاه!! وقد كان في غُنيةٍ عن كتابة هذا الشَّرح، وكان الشَّرح في غُنيةٍ عَنه». ا. هـ

= بالإضافة إلى جمع من الحنابلة؛ أمثال: ابن رجب، وابن القيم، ومحمد بن عبد الهادي.
وتذبذب فريق من الشافعية؛ كالعلائي والصفدي، وصرحوا بعد وفاته! بنقدات لاذعات، ومؤاخذات جسيمات؛ حمَّلوها ما لم تحتمل؛ مجاراةً لأعداء شيخ الإسلام؛ من أمثال: ابن السبكي، وغيره.

ويا ليت موقف بعض متعصِّبة الشافعية هذه الأيام؛ ولا سيما أولئك الذين يُبدِّعون شيخ الإسلام ابن تيمية كموقف أسلافهم؛ من أمثال: العلائي، فعلى الرغم من معاندته لابن تيمية، ومحاولته في المؤاخذة عليه في (مسألة: حوادث لا أول لها) في كتابه «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين»، نشره شيخنا مشهور بن حسن آل سلمان عن الدار الأثرية -وقد أوضح في (مقدمة) تحقيقه له المسألة، وبيَّن بما لا مزيد عليه أخطاء ثلة ممن خطَّأوا شيخ الإسلام ابن تيمية في المسألة-، إلا أن العلائي ذكر بعض اختياراتِ شيخه ابن تيمية في «فتاويه» المسمى: «الفتاوى المستغربة»، وهي قيد التحقيق بقلم شيخنا مشهور بن حسن آل سلمان؛ يسَّر الله إتمامها بخير وعافية.

ثـمَّ وجـدتُ كلامَه هـذا -أيضًـا- في كتابِهِ «قاعدةٌ في الجرح والتَّعديل» صفحة (٤٨)، ومع أنَّ معلِّقَه ومحقِّقَه حنفيُّ المذهبِ، أشعريُّ المشرَب، إلا أنَّه تعقَّب كلام ابن السبكي السابق، فقال: «نَعم، يكونُ هذا صحيحًا؛ إذا لم ينبِّه عليه في الكتاب أو في مقدِّمته له، أمَّا إذا نَبَّهَ إلى طريقتِه في الاختصارِ أو التَّعديلِ أو الحذفِ؛ على وجهٍ مفهمٍ فلا شيءَ عليه، وقد بالغَ المؤلِّف في هذا المقام -غفرَ الله لي وله-!».ا. هـ

نعم؛ بالغَ السُّبكي رحمه الله في الحطِّ على النَّاسخ، والنَّاسخُ -جزاهُ الله خيرًا- أرادَ ألا يتقوَّى أهلُ الباطلِ بكلامِ أمثالِ النَّوويِّ رحمه الله.

ونقل السُّيوطي في رسالته «المنهاجُ السَّويّ في ترجمةِ النَّوويّ» صفحة (٥٣) ما وُصِفَ به النَّوويُّ عند عُلماءِ الشَّافعية، ومما نقله عن جمال الدين الأسنوي في (أوائل) «المهمات» قوله عنه: «فجعل تصنيفه تحصيلًا، وتحصيله تصنيفًا»، ثم قال: «وهو غرض صحيح، وقصد جميل».

قال أبو عبيدة: على الرغم من تأخر[١] النووي لتصنيف «شرحه على صحيح مسلم»؛ إلا أنه حبس نفسه في ألفاظ القاضي عياض رحمه الله في «إكمال المعلِم»![٢] ووجدت كلام النووي الذي فيه تأويل الصفات على اختلافها: **منقولة من غيره؛ فهو لم يُنشأ شيئًا من التأويل مِن كيسه!!** ونبَّه على هذا شيخنا حماد الأنصاري رحمه الله لمَّا قال: «إن الإمام النووي اعتمد على القاضي عياض في «شرحه لصحيح مسلم»،

(١) ألَّفه بعد سنة أربع وسبعين وست مئة؛ كما يُفهم مِن كلام النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٥٧).

(٢) لا تظن -أخي القارئ- أن «المعلِم» لم يتمه المازري؛ لا، وإنما فاتته فيه مباحث مهمة؛ استدركها عليه القاضي عياض في «إكمال المعلِم» فتنبَّه!

ولا أعرف شرحًا لـ «صحيح مسلم» للمشارقة قبل «شرح النووي» »[١].

ولمَّا أمرَ النَّوويُّ تلميذَه الخاصَّ به؛ وهو: ابنُ العطَّار -علاءُ الدِّين علي بن إبراهيم (٦٥٤-٧٢٤هـ)[٢]- أن يمسحَ ويغسل مجموعةً من كتبه، قال ابنُ العطَّار: «وقد فعلْتُ امتثالًا لأمرِه، وفي النَّفسِ حَسراتٌ لما فعلْتُ! حتى إنَّه أمرني أن أغسلَ كتابَه «منهاج الطَّالبين»؛ فرجوْتُه، وقلتُ لَه: لقد شاعَ الكتابُ بينَ الطَّلبة، ونسخوه؛ فما فائدةُ غسلِك لهُ؟ فسكَت». ا. هـ

أقول: ابنُ العطَّار كان يُسمَّى: «مخُتَصر النَّوويّ»، وقد لازمَ النَّوويَّ ستَّ سنواتٍ، وهو أخ الإمامِ الذَّهبي مِن الرَّضاعة، وأدركَ شيخَ الإسلامِ، ولمَّا التقى بشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ؛ تراجعَ عمَّا أخذه عن النَّووي، وألَّف جُزءًا لطيفًا سمَّاه: «الاعتقادُ في نفي الشَّك والارتياب»، قرَّرَ فيه بقوَّةٍ عقيدةَ السَّلفِ أهلِ السنَّة، وردَّ فيه على الأشاعرة، والجزءُ مطبوعٌ بتحقيقِ أخينا فضيلةِ الشَّيخ علي بن حسن الحلبي الأثري.

خلافًا للنَّوويِّ الذي أدركَ مجدَ الدِّين -الذي هو جدُّ شيخِ الإسلام-، ولم يدرك شيخَ الإسلام، ويوجدُ في الأسواقِ كتابٌ اسمهُ: «مواقفُ بطوليَّة من صنعِ الإسلام»، قال مؤلِّفه متكلِّمًا عن معركة (شقحب)؛ ما معناه وفحواه: «أخذَ النَّوويُّ بيد ابنِ تيميَّة؛ وسارا وكبَّرا و...».

أقول: وهذا الكلامُ -على التَّحقيق-: لا وزنَ لهُ؛ هذا من الخيالات!

---

(١) «المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث حماد الأنصاري» (٢/ ٧٥٢).

(٢) انظر ترجمته في أول كتابه «تحفة الطالبين» في مطلع «الإيجاز شرح سنن أبي داود» للنووي، نشر الدار الأثرية، وكذا في مقدمة «تساعيات ابن العطار» تحقيق شيخنا الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان، وهو قيد الطبع عن الدار الأثرية -أيضًا-.

والنَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ لم يدرِكْ شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّة.

ابن السُّبكي قال عن النَّوويِّ: إنَّه أشعريٌّ، وأعادَ هذا في (الجزء الأوَّل) من «طبقات الشَّافعية الكبرى» صفحة (١٣٢)، نقل كلامَ النَّوويِّ في مسألةِ الإيمانِ، وقال: «إنَّه أشعريُّ العقيدة».

وأمَّا الذهبيُّ -وهوَ مِنَ النُّقَّادِ، وهو شيخُ المؤرِّخين-: فترجم للنَّوويِّ في «السِّير»، وطبقةُ النَّوويِّ وشيخِ الإسلامِ ساقطةٌ من طبعة الرسالة من «سير أعلام النُّبلاء»، وترجمته موجودة في نسخة مصرية، اعتمدها محقِّقوا الطبعة التوفيقية، وكذلك عمر عبد السلام التدمري، ولذا؛ نجدُ السَّخاوي في ترجمتِه للنَّوويِّ يَنقلُ كلامَ الذهبيِّ في «السِّير».

وينقل ناسخُ بعض الأصول الخطية[1] لكتاب «العواصم» لابنِ الوزير في الهامش من «سِيَر أعلام النُّبلاء»، فيقول: «هذه ترجمة الإمام العلامة ابن تيمية من «النبلاء» للذهبي، نقلتها إلى هنا؛ لأني قد أكثرت عنه النقل في هذا الكتاب؛ خاصة في هذا المجلد، قال أبو عبد الله الذهبي في... » وسردَها حرفًا بِحرف، فجزى اللهُ ناسخَ «العواصم» خيرًا، والكتابُ مطبوعٌ، وفي هامش بعض مجلداته[2] وضعَ ناشره ترجمة ابن تيميَّة.

أمَّا ترجمةُ النَّوويِّ: فعندنا منها مقتطَفات ممَّا نقله السَّخاوي وغيره.

يوجد في كتاب «تاريخ الإسلام» ترجمةٌ للإمام النَّووي، ويوجد في ترجمتِه كلمةٌ للذهبيِّ في عقيدة النَّوويِّ، ففي (المجلَّدِ الخامس عشر) صفحة (٣٣٢) -من طبعة

---

(١) نسخة (صنعاء)، وفرغ ناسخه منه سنة (١٠٠٤هـ).

(٢) انظره (٥/ ٢٦١-٢٦٤) - ط مؤسسة الرسالة.

دار الغرب-، يقول الذَّهبي عن النَّووي -ما حرفُه ونصُّه-: «وكان مذهبُه في الصِّفات السَّمعيَّة السُّكوتَ، وإمرارَها كما جاءت، وربَّما تأوَّل قليلًا في «شرحِ صحيحِ مسلم»...».

وتتمَّةُ الكلامِ: «والنَّوويُّ رجلٌ أشعريُّ العقيدة؛ معروفٌ بذلك، يُبَدِّعُ مَن خالفَه، ويبالغُ في التَّغليظ عليه».

قال محقِّق الكتاب: صديقُنا الأستاذ بشَّار عوَّاد -وكان قد حصَل على نسخة تامَّةٍ منه؛ جمعَها مِن مكتباتِ العالم- عن عبارةِ: «والنَّوويُّ أشعريُّ العقيدة...»: «هذه الفقرةُ كتبَها المصنِّف بأَخَرة»، يعني: وجدَها المحقِّق في الهامش.

أقول: هذه العبارة ليست للذَّهبيِّ، إذ إنَّ في أوَّلها وآخرِها تعارضًا! بل تناقضًا!!

ثمَّ إنَّ النَّوويَّ هادئُ الطَّبعِ، قويُّ النَّفس، وَرِعٌ، عفُّ اللِّسان، لا تغليظَ ولا تشديدَ في كلامِهِ، فهذه العبارة -السَّابقُ ذكرُها- ليسَتْ بالصَّحيحة، وتخالف ما في كتبه، وليست (ذهبية)!

ويَسَّر لي ربي -جلَّ في عُلاه- قِطعةً خطية من آخِر «تاريخ الإسلام» محفوظةً في مكتبة (بدابخش) في الهند، فيها ترجمةُ النَّوويِّ، وهذه العبارةُ -ولله الحمدُ- ليسَتْ فيها!

ثمَّ نظرْتُ في ترجمةِ السَّخاوي[1] للنَّوويِّ؛ فنقل مذهبَه، واقتصرَ في النَّقل عن الذهبيِّ إلى قوله: «وربما تأوَّل قليلًا في «شرحِ صحيحِ مسلم» ».

فإذَن؛ بقيَ النَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ متأثِّرًا في بعضِ الأمورِ، ووقع في كلامِه بعضُ التَّأويلِ غيرُ المَرضيّ.

---

(١) انظر كتاب «ترجمة شيخ الإسلام الإمام النووي» (ص ٣٦).

وممَّا تحتفظُ به دارُ الكتب المصريَّة في القاهرة: كتابٌ طُبِعَ حديثًا اسمُه: «جزءٌ فيهِ ذِكْرُ اعتقادِ السَّلفِ في الحروفِ والأصوات»، وهو من تأليف النَّوويِّ، وفي آخرِ هذا الجزء يقول:

«فَرَغْنا من نَسخِهِ الخميس الثَّالث من شهرِ ربيع الأول سنة (٦٧٦) ». ا. هـ

فرغَ النَّوويُّ من نَسخِهِ في: يومِ الخميس (٣/ ربيع الأول/ ٦٧٦هـ).

وابنُ العطَّار: له ترجمةٌ واسعةٌ للإمامِ النَّوويِّ اسمُها: «تحُفةُ الطَّالبين في ترجمةِ الإمامِ محيي الدِّين»، يسَّرَ اللهُ لي نسخةً مِن أوقافِ حلب؛ بخطِّ شقيقِ المؤلِّف، وبحمد الله الكتابُ مطبوعٌ، ونشرْتُه من حوالي عشر سنوات.

يقولُ ابنُ العطَّارِ في «تحفة الطَّالبين»[1]: « توفِّي النَّوويُّ ليلةَ الأربعاء الثُّلثَ الأخيرَ من الليلِ (٢٤/ رجب/ ٦٧٦ هـ) بنوى ». ا. هـ

يعني: بين تأليفِ النَّوويِّ لهذا الجزءِ وبينَ وفاتِهِ: قُرابَةُ ستَّةٍ أو سبعةِ أشهرٍ، أي: إنَّه من أواخرِ تصانيفه رَحِمَهُ اللهُ، إذ لا نَعلمُ للنَّوويِّ كتابًا ألَّفهُ بَعده!

وسأُسمِعُكم ما في هذا الكتاب، وسأقرأُ عليكم أطرافًا منه:

يقولُ النَّوويُّ -بعدَ أن قرَّرَ مذهبَ الأشاعرةِ في كلام الله ﷻ صفحة (٣٩)-:

«**والعجبُ** أنَّ كُتُبَ **الأشاعرةِ** مشحونةٌ بأنَّ كلامَ الله مُنَزَّلٌ على نبيِّهِ، ومَكتوبٌ في المصاحفِ، ومتلوٌّ بالألسنةِ على الحقيقة، ثمَّ يقولون: المُنَزَّلُ هوَ: العِبارة، والمكتوبُ: غَيرُ الكتابةِ! والمتلوُّ: غَيرُ التِّلاوةِ!!

ويشرعونَ في مناقضاتٍ ظاهرة، وتعقباتٍ باردةٍ ركيكةٍ!

ويكفي في دحضِ هذا المعتقَدِ كونهُم لا يستطيعون على التَّصريحِ به، بل هم فيهِ

(١) (ص ٤٣ - بتحقيقي، مع «الإيجاز»)، نشر الدار الأثرية.

على نَحوٍ مِنَ المراء!». ا. هـ

الأشاعرةُ يقولونَ: إنَّ كلامَ الله نَفسيٌّ، والقرآنُ الذي بين أيدينا: **مخلوق!**

لكنَّهم لا يجرؤون على التَّصريحِ، وقد صَرَّح أحدُ معاصريهم بذلكَ؛ ولمَّا قامت عليه الدُّنيا سَحَبَ الكتابَ، وطَمَسَ على عبارةِ: (القرآنُ: مخلوق) بالحبرِ الطَّامسِ، فإن نظرتَ في الشَّمسِ، وعاينتَ الكتابَ يَظهر الكلام.

ودليلُ ذلكَ: أنَّ البيجوري -وهو من أئمَّتِهم المتأخِّرين- يقول في «شرح جوهرة التَّوحيد» صفحة (٩٤) -بعد أن يذكرَ أنَّ القرآنَ: بمعنى اللفظِ المقروء، يقول-:

«هل القرآنُ أفضل، أم سيِّدنا محمَّد ﷺ؟!».

فأشارَ إلى الخلافِ في ذلكَ عندَهم.

ثمَّ قال: «والحقُّ: أنَّه ﷺ أفضلُ، لأنَّه أفضلُ مِن كلِّ مخلوق!!...». ا. هـ

وهذا واضحٌ.. أنَّه يقولُ بأنَّ القرآنَ مخلوق[1].

---

(١) تقول الأشاعرة: إنَّ كلام الله ﷻ لفظٌ ومعنى.

والمعنى: كلامٌ نفسي قديم.

واللفظ القرآني: ليس هو كلام الله، بل هو مخلوق! -تعالى الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا-

ورحم الله الإمام النَّووي حين قال: «ويكفي في دَحْضِ هذا المعتقَدِ: كونهُم لا يستطيعون على التَّصريحِ به، بل هم فيهِ على نَحوٍ مِنَ المراء».

فهم على خَجَلٍ! ووَجَلٍ!! مِن إظهار هذه العقيدة أمام النَّاس!

قال البيجوري: «لكِنْ يمتنعُ أن يُقال: القرآن مخلوقٌ -أي: اللفظ- إلَّا في مقام التَّعليم!»، ويصرِّح بأنَّ كلامَ الله ﷻ: نفسيٌّ، قديمٌ، ليس بحرف ولا صوتٍ!

وهذه نتيجةٌ لقولهم: نفسيٌّ قديم، وحقيقةُ قولهم يرجع إلى قول المعتزلة: إنَّ كلامَ الله مخلوق! وهذا كفر!

=

= قال الإمام أحمد: «من قال: القرآن مخلوق؛ فقد كفر»[1].

قال شارحُ «العقيدة الطَّحاوية» -بعد سرده هذا القولَ، وهو: أنَّ الكلامَ معنىً نفسيٌّ قديمٌ، واللفظ المعبِّرُ عنه مخلوق-:

«وهنا معنىً عجيبٌ! وهو: أنَّ هذا القولَ: له شَبهٌ قويٌّ بقولِ النَّصارى القائلين باللَّاهوت والنَّاسوت!

فإنهَّم يقولون: كلامُ الله هو: المعنى القائمُ بذاتِ الله؛ الذي لا يمكنُ سماعُه، وأمَّا النَّظم المسموع؛ فمخلوق.

فإفهامُ المعنى القديم بالنَّظم المخلوقِ يشبهُ امتزاجَ اللَّاهوت بالنَّاسوت؛ الذي قالَتْه النَّصارى في عيسى..

فانظر إلى هذا الشَّبه.. ما أعجبَه!!».

والأشاعرة يحتجُّون على عقيدتِهم -بأنَّ الكلامَ هو: المعنى النَّفسيُّ، القديمُ، القائمُ بالذَّات- بقول الأخطلِ النَّصراني!:

إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنَّما   جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلًا

ونسرد فيما يأتي بعض أدلَّة أهل السنة؛ وهي كثيرةٌ كثيرة -ولله الحمد والمنَّة-:

* قال الله -تعالى-: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف:١٠٩]، فالمخلوق ينفدُ، وصفات الله -تعالى- لا حدَّ لها ولا مُنتهى.

....

(أ) لا يلزم مَن قال الكفر أن يكون كافرًا، فالأشاعرة مِن أهل القبلة، بلا شك ولا ارتياب.

«وهم يُعدّون من (أهل السنة والجماعة) عند النظر إلى مثل: المعتزلة، والرافضة، وغيرهم، بل هم (أهل السنة والجماعة) في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم: المعتزلة، والرافضة، ونحوهم». قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٨٧).

=

= قال ابنُ حجر -(كتاب التَّوحيد باب ﴿قُل لَّوْ كَانَ...﴾-: «قال ابنُ أبي حاتم: حدثنا أبي: سمعتُ بعضَ أهل العلم يقول: قولُ الله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[القمر:٤٩]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ...﴾ الآية، تدلُّ على أنَّ القرآنَ: غيرُ مخلوق؛ لأنَّه لو كان مخلوقًا؛ لكان له قدْرٌ، وكانت له نهاية، ولنَفِد كنفادِ المخلوقين، وتلا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي...﴾ الآية.

* قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[يس:٨٢]، وقال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف:٥٤]، فأخبرَ الله بالخلق ثمَّ بالأمر، فتبين أنَّ الخلقَ غيرُ الأمر، (الخلق: خلقُ الله، والأمرُ: القرآنُ) ».

«كذا قال سفيانُ بن عيينة، وأحمد بن حنبل، ونعيم بن حمّاد، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن سنان، وأبو حاتم الرَّازي». «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي.

قال الرَّبيع: سمعْتُ البويطيَّ يقول: إنَّما خلق الله كل شيء بـ ﴿كُن﴾[البقرة: ١١٧]، فإن كانت ﴿كُن﴾ مخلوقةً؛ فمخلوقٌ خلق: مخلوقًا!

* قال الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾﴾[الرحمن: ١-٣]، فأخبر الله: أنَّ القرآنَ مِن **علمِه**، قال الله ﷻ: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ **ٱلْعِلْمِ** ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾[البقرة:١٢٠]، وقال الله ﷻ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ **ٱلْعِلْمِ** ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾[البقرة:١٤٥]، والذي جاءَ رسولَ الله ﷺ هو: القرآنُ، فالقرآنُ: مِن علم الله، ومن قال: إنَّ صفةَ العلم مخلوقةٌ؛ فهو كافر باتفاق.

=

= * قال رسولُ الله ﷺ: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ: القَلَمَ، قَالَ لَهُ: اكْتُبْ...».

قال اللالَكائي: «فأخبر أنَّ أولَ الخلق: القلم، والكلامُ قبلَ القلم، وإنَّما جرَى القلمُ بكلامِ الله الذي قبلَ الخلق، إذ كان القلمُ أوَّلَ الخلق.

قال هارون: «من زعم أنَّ الله لا يتكلَّم؛ فهو يعبد الأصنام!!».

* ومن الأدلَّة على أنَّ كلامَ الله ﷻ **بحرفٍ** قولُه ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ حَرفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ -تَعَالَى- فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ لَكُمْ (آلم) حَرْفٌ؛ وَلَكِنْ: أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ**».

فهذا كلامُ الرَّسول ﷺ.

وإليكَ كلامَ مَن أخذوا عن رسولِ الله ﷺ:

عن عمرَ بن الخطَّاب ﷺ قال: سمعتُ هشامَ بن حزام يقرأ سورةَ الفرقان، فقرأ فيها **حروفًا** لم يكُن نبيُّ الله ﷺ أقرأَنيها، قال: فأردتُ أن أساورَه وأنا في الصَّلاة، فلمَّا فرغ قلت: من أقرأَك هذه القراءة؟ قال: رسولُ الله ﷺ، قلتُ: كذبت! والله ما هكذا أقرأك رسولُ الله ﷺ!!

فأخذتُ بيده أقودُه، فانطلقْتُ به إلى رسولِ الله ﷺ فقلت: يا رسولَ الله! إنَّك أقرأْتَني سورة الفرقان، وإنِّي سمعْتُ هذا يقرأ **حروفًا** لم تكن أقرَأْتَنيها؟!

فقال رسولُ الله ﷺ: «**اقْرَأْ يَا هِشَامُ!**»، فقرأ كما كان قرأ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**هَكَذَا أُنزِلَتْ**»، ثمَّ قال: «**اقْرَأْ يَا عُمَرُ!**»، فقرأت، فقال: «**هَكَذَا أُنْزِلَتْ**».

ثمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «**إِنَّ (القُرْآنَ) نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ (أَحْرُفٍ)، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ**».

* أمَّا أنَّ الله ﷻ يتكلَّم **بصوتٍ** ففي «صحيح البخاري» (كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾[الحج:٢]) عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال النَّبي ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ ﷻ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ! فَيُنَادَي (بِصَوْتٍ): إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَبِّ! وَمَا بَعْثُ النَّارِ...**».

=

= قال البخاري في «خلق أفعال العباد»: «...عبد الله بن أنيس يقول: سمعتُ النَّبي ﷺ يقول: «**يُحْشَرُ الْعِبَادُ، فَيُنَادِيهِمْ (بِصَوْتٍ)؛ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ أَنَا الدَّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ؛ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ**».

قال ابنُ تيميَّة رحمه الله: «وقد نصَّ أئمَّةُ الإسلام: أحمدُ؛ ومَن قبله من الأئمَّة، على ما نطق به الكتابُ والسنَّة؛ بأنَّ الله: **ينادي بصوتٍ**، وأنَّ القرآنَ كلامُه، تكلَّم به بحرفٍ وصوتٍ، ليس منه شيءٌ كلامًا لغيره؛ لا لجبريلَ ولا غيره». ا. هـ

قال أبو المعالي: «كنت يومًا عند الشَّيخ أبي البيان رحمه الله -تعالى-؛ فجاءه ابنُ تميم -الذي يُدعى: الشَّيخَ الأمين-، فقال له الشَّيخ -بعد كلام جرى بينهما-:

ويحك! الحنابلةُ إذا قيل لهم: ما الدَّليل على أنَّ القرآنَ بحرف وصوت؟

قالوا: قال الله -تعالى- كذا، وقال رسولُه كذا... -وسردَ الشَّيخ الآياتِ والأخبارَ-.

وأنتم إذا قيل لكم: ما الدَّليل على أنَّ القرآنَ: معنىً قائمٌ في النَّفس؟ قلتم: قال الأخطل: (إنَّ الكلام لفي الفؤاد)

إيش هذا الأخطل؟!! نصرانيٌّ خبيث بَنيتُم مذهبَكم على بيتِ شعرٍ من قولِه! وتركتُم الكتابَ والسنَّة؟!».

وقال أبو أحمد الأسفرائيني: «مذهبي ومذهبُ الشَّافعي -رحمه الله تعالى- وجميع علماءِ الأمصار: أنَّ القرآنَ: كلامُ الله، ليس بمخلوق.

ومن قال: مخلوقٌ فهو كافر.

وأنَّ جبرائيل؛ سمعه من الله ، وحملَه إلى محمَّد ﷺ، وسمعه النَّبي ﷺ من جبرائيل؛ وسمعه الصَّحابة من محمَّدٍ ﷺ.

وأنَّ كل **حرفٍ** منه- كالباء والتَّاء-: كلامُ الله ؛ ليس بمخلوق».

أقول: وأيُّ ضَيرٍ في إثباتِ كلامِ الله ؛ وأنَّه بصوتٍ وحرفٍ؟!

=

ولشـيخِ الإسـلام رَحِمَهُ اللهُ في «مجمـوع الفتـاوى» كلمـةٌ عجيبـةٌ يـردُّ فيهـا عـلى الأشـاعرة، ويبـيِّنُ أنَّ القـرآنَ عنـدهم لـيس فيـه إلَّا مـدادٌ وورق، وأعرضـوا عـمَّا قالـه سلَفهم في ذلك!

= وأيُّ تشبيهٍ في هذا أو تجسيمٍ حملَ هؤلاء الأشاعرةَ وخَلْفَهم -بسكون اللَّام!- على التَّأويل والهروبِ من ظواهرِ هذه النُّصوص الكريمة؟!

لكنَّ الذين في قلوبهم زيغٌ: يَفْرَقون عند المتشابه!!

أمَّا السُّنيُّ السَّنيُّ المؤمِنُ التقيّ: يَردُّ المتشابهَ إلى المحكم، ويزدادُ به إيمانًا.

أَمَا سمَّى اللهُ نفسَه: (سميعًا بصيرًا)، وكذا سمَّى عبدَه: (سميعًا بصيرًا)، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢﴾[الإنسان:٢]، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[الشورى:١١]،

فليس السَّميعُ كالسَّميع، وليس البصيرُ كالبَصير.

وسمَّى اللهُ نفسَه: (عزيزًا): ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ﴾[الحشر:٢٣]، وسمَّى عبدَه: (عزيزًا)، فقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[يوسف:٥١].

ولكِنْ ليسَ العزيزُ كالعزيز...

وكذا أثبتَ لنفسِه يدًا، ولعبدِه يدًا فقال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ﴾[الفتح:١٠]، ولكن ليسَتِ اليدُ كاليد (راجع كتاب «التَّوحيد» لابن خزيمة).

وكذا قُل أيُّها **العبد!** في الكلامِ والصَّوت...

قال الإمامُ البخاريُّ في «خلق أفعالِ العباد»: «وفي هذا دليلٌ على أنَّ **صوتَ الله** لا يُشبه أصواتَ الخلق، لأنَّ **صوتَ الله** -جلَّ ذِكْرُه- يُسمع مَن بَعُدَ؛ كما يسمع مَن قَرب.

وأنَّ الملائكةَ يُصعَقُون من **صوتِه**، فإذا تَنادى الملائكةُ لم يُصعَقُوا.

وقال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٢﴾[البقرة:٢٢]».

وقال رَحِمَهُ اللهُ -كلامًا في الحقيقةِ يصعُب قولُه، ولكن أنقلُ لكم كلامَه بحرفه، وهو في صفحة (٤٢٥) مجلد (٨) مِن «مجموعِ الفتاوى»- قال: «ثمَّ تَبعَ أقوامٌ من أتباعِهم أحد أهل المذاهب، وقالوا: إنَّ القرآنَ: معنىً قائمٌ بذاتِ الله فقط! وإنَّ الحروفَ: ليسَتْ من كلامِ الله! بل خلقَها اللهُ في الهواءِ، أو صنَّفها جبريل أو محمَّد!!

فضمُّوا إلى ذلك: أنَّ المصحفَ ليس فيهِ إلَّا مِدادٌ وورق، وأعرضوا عمَّا قالَه سلَفُهم؛ مِن أنَّ ذلك دليلٌ على كلامِ الله؛ فيجب احترامُه، لمَّا رأوا أنَّ مجردَ كونِه دليلًا لا يوجبُ الاحترام، كالدَّليل على الخالقِ المتكلِّمِ بالكلامِ، فإنَّ الموجوداتِ كلَّها أدلةٌ عليه؛ ولا يجبُ احترامُها.

فصارَ هؤلاءِ يمتهنون المصحفَ حتى يدوسوه بأرجلِهم! ومنهم مَن يكتب أسماءَ الله بالعَذِرة إسقاطًا لحُرمةِ ما كُتِبَ في المصاحفِ والورقِ مِن أسماءِ الله وآياتِه!!

وقد اتَّفقَ المسلمون على أنَّ من استخفَّ بالمصحفِ؛ مثلَ: أن يلقيَه في الحُشِّ، أو يركُضَه برجلِه؛ إهانةً له: إنَّه كافرٌ، مباحُ الدمِ.

فالبدعُ تكون في أوَّلها شِبرًا، ثمَّ تَكثُر في الاتبَاعِ حتى تصيرَ أذرعًا وأميالًا وفراسخَ!». ا. هـ

والشَّاهد: أنَّ النَّوويَّ تعجَّب من كلام الأشاعرةِ في صفة كلام الله!

يقول النَّوويُّ -أيضًا- في الصفحة (٥٣) بعد كلامٍ حول صفة الكلام -أيضًا-: «ولعَمْري لقد اندفعَ بهذا التَّقريرِ كثيرٌ من كلامِ الأشاعرةِ وتلبيساتهم عند العارفِ بمعاني الكلام ودقائقهِ». ا.هـ

إذًا... -أيضًا-: هو يدفع كلامَ الأشاعرةِ في مسألةِ الكلام.

ويقول في الصَّفحة (٦٢) ونَقَلَ عن أحمد: «لعَن اللهُ المشبِّهَةَ والمعطِّلة، فقيل له: من المشبهة؟ قال: الذين يقولون: يدٌ كيدي، وبصرٌ كبَصَري».

ونَقل عنه أنَّه قال: «من شبَّه اللهَ بخلقهِ؛ فهو كافرٌ بالله العظيم».

ثمَّ قال: «مذهبُنا بين مذهبَيْن، وهُدىً بين ضلالتَين: **إثباتُ الأسماءِ والصِّفاتِ، مع نفيِ التَّشبيه والأدوات.**

لا نُغالي في الصِّفات؛ فنجعلُها أجسامًا، فنشبِّه اللهَ بخلقه، فتعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا!

ولا نقصِّرُ؛ فنمحَو عنه ما أثبته لنفسه، بل نقول كما سمعنا، ونَشْهَدُ بما عَلِمْنا». ا. هـ

ويقول في الصفحة (٦٣) بعد أن أوردَ قولَ الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[1]:

«فنحن: **نصفُ ولا نشبِّه، ونثْبِتُ ولا نجسِّم، ونعرفُ ولا نكيِّف**، مذهبُنا بين باطلَين، وهُدىً بين ضلالتَين، وسنَّةٌ بين بدعتَيْن.

وقد تفرَّد اللهُ -سبحانه- بحقائقِ صفاتِهِ ومعانيها عن العالَم، فنحن بها مؤمنون، **وبحقائقها موقنون، وبمعرفةِ كيفيَّتها** جاهلون». ا. هـ

وهذه هي عقيدةُ السَّلف[2].

---

(١) الشورى: الآية (١١).

(٢) مذهب المفوِّضة: تفويضُ علمِ معاني نصوص الصفات، ويدَّعون أنَّ هذا مذهب السلف! والسَّلف بريئون من هذا المذهب.

=

= وقد تواترَتِ الأقوالُ عنهم بإثباتِ **المعاني** لهذه النُّصوص إجمالًا -أحيانًا-، وتفصيلًا -أحيانًا-، وتفويضِهم **الكيفيَّةَ** إلى علم الله ﷻ.

ومما ينبغي التفطن له: أن النووي قال في مواطن من «شرحه على صحيح مسلم» بـ(تفويض المعنى)، وهناك حاجز دقيق بين تفويض السلف، وتفويض المؤوِّلة؛ نبَّه عليه الأئمة الأعلام؛ وهو:

أن السلف: يُفوِّضون في الكيفية مع إثبات معنًى معلوم.

والمؤوِّلة: يُفوِّضون في المعنى نفسه.

وهذا الحاجز الدقيق لم ينتبه له النووي رحمه الله!

ولا ينبغي أن يفهم ألبتة: أن الأخذ بظاهر نصوص الصفات يؤدي إلى الضلال! وإنما وقع المجسمة والمشبهة -فيما وقعوا فيه-؛ لأنهم أعرضوا عما تقتضيه ظواهر هذه النصوص.

ولا مناص من التأكيد على أن: نسبة التشبيه إلى ظاهر النصوص؛ يستلزم خطر تكذيب هذه النصوص! فالظاهر السالم عن المعارض، والخالي عن القرائن الصارفة؛ هو المقصود الحقيقي للكلام، فإذا جاء الخطاب دالًّا على معنًى من المعاني؛ دون أن تَرِدَ معه قرينة تبيِّن للسَّامع أن: هذا الظاهر غير مقصود بالخطاب، فلا معنى لإبطال هذا الظاهر، أو ردِّه، أو زعم أنه غير مراد من الخطاب؛ إلا تكذيب الخطاب حقيقة!!

وأما إن اقترن بالنص قرينة نفهم معها: أنَّ المعنى المتبادر من النص -حال عدم ورودها-: غير مراد؛ فإن هذه القرينة تكون حينئذٍ: جزءًا من الظاهر.

ويؤكِّد لك أنَّ ظاهر نصوص الكتاب والسنة -عمومًا-، ونصوص الصفات -خصوصًا- هو: المعنى المراد؛ وهو بريء من التشبيه والتجسيم، كما هو مجانبٌ لضدِّه من التعطيل والتأويل: أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ، وسلف الأمة إنما أخذوا بهذا الظَّاهر، وآمنوا به، ولم يروا فيه تشبيهًا ولا تجسيمًا، ولم يشكُّوا بمراده! بله أن يحكموا ببطلانه أو امتناعه!!

=

= قال الهرَّاس في «شرح العقيدة الواسطيَّة» صفحة (٢٤) – طبعة الرسالة: «ويوجد التَّعطيل بدون التَّحريف، فمَنْ نفى الصِّفاتِ الواردةَ في الكتاب والسُّنة، وزعم أنَّ ظاهرَها غيرُ مراد، ولكنَّه لم يُعيِّن لها معنىً آخر، وهذا ما يسمُّونه بالتفويض». ا.هـ

قال الشَّيخ ابن عثيمين رحمه الله في «شرح الواسطيَّة» في (المجلد الأول) صفحة (٩٢) – طبعة دار ابن الجوزي: «...وإذا قال: بل يداه مبسوطتان، لا أدري! أفوِّض الأمرَ إلى الله، لا أثبتُ اليدَ الحقيقية، ولا اليَدَ المُحرَّف إليها اللَّفظ –مثل القدرة أو القوَّة–.

نقول: هذا معطِّل، وليس بِمُحرِّف... وهي طريقةُ أهل التَّفويض».

ثمَّ قال: «وأهلُ السُّنة لا يفوِّضون المعنى، بل يقولون: يداه الحقيقيَّتان، يفهمون معاني النُّصوص من الكتاب والسنَّة، ويثبتونها لله ﷻ، ثمَّ يفوِّضون ما وراءَ ذلك من كُنْهِ الصِّفات أو كيفيتها؛ كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم –أي: في اللغة معلومٌ معناه–، والكيف مجهول»...». ا. هـ

أقول: قال الإمام الترمذي –(باب فضل الصدقة)–: «...وأما الجهميَّة: فأنكرت هذه الروايات، وقالوا: هذا تشبيه، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد ها هنا: القوة!». ا. هـ.

وهو قول الأشاعرة؛ ورثوه عن جدِّهم (جهم)!

عودًا على بدء:

يقول الشيخ محمَّد بن صالح العثيمين رحمه الله في «القواعد المثلى»(القاعدة الثَّالثة): «ظواهر نصوص الصِّفات معلومةٌ لنا باعتبار، ومجهولةٌ لنا باعتبار آخر:

فباعتبار المعنى: هي معلومةٌ، وباعتبار الكيفيَّة –التي هي عليها–: مجهولةٌ.

وقد دلَّ على ذلك السَّمع والعقل:

أمَّا السَّمع: فمنه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾[ص:٢٩].

=

= وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزُّخرُف:٣].

وقوله تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[النحل:٤٤].

والتَّدبُّر لا يكون إلَّا فيما يمكن الوصولُ إلى فهمِه؛ ليتذكَّر الإنسانُ بما فهمَه منه، وكونُ القرآنِ عربيًّا ليعقلَه مَن يفهم العربية؛ يدلُّ على أنَّ معناه معلوم، وإلَّا لما كان فرقٌ بين أن يكونَ باللغة العربيَّة أو غيرها!!

وبيانُ النَّبيِّ ﷺ القرآنَ للنَّاس: شاملٌ لبيانِ لفظه، وبيانِ معناه.

وأمَّا العقل: فلأنَّ مِن المحال أن يُنْزل الله -تعالى- كتابًا، أو يتكلَّم رسولُه ﷺ بكلامٍ يقصدُ بهذا الكتاب وهذا الكلام: أن يكونَ هدايةً للخلق، ويبقى في أعظم الأمورِ، وأشدِّها ضرورةً: مجهولَ المعنى؛ بمنْزِلة الحروفِ الهجائيَّة التي لا يُفهَم منها شيء!!

لأنَّ ذلك: من السَّفه الذي تأباه حكمةُ الله -تعالى-.

وقد قال الله ﷻ في كتابه: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [هود:١].

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «وأمَّا التَّفويض: فإنَّ من المعلوم أنَّ الله -تعالى- أمرنا أن نتدبَّر القرآن، وحضَّنا على عقله وفهمِه.

فكيف يجوز -مع ذلك- أن يُرادَ منَّا: الإعراضُ عن فهمِه ومعرفته وعَقْلِه؟!

إلى أن قال: «وحينئذٍ؛ فيكونُ ما وصفَ اللهُ به نفسَه في القرآن، أو كثيرٌ ممَّا وصفَ الله به نفسَه: لا يعلم الأنبياءُ معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه...

ومعلومٌ أنَّ هذا قدحٌ في القرآنِ والأنبياء؛ إذ كان اللهُ أنزلَ القرآنَ، وأخبر أنَّه جعله هُدىً، وبيانًا للنَّاس، وأمرَ الرَّسول أن يبلِّغ البلاغَ **المبين**، وأن يبيِّنَ للنَّاس ما نُزِّل إليهم، وأمر بتدبُّر القرآن وعَقْلِه.

ومع هذا؛ فأشرفُ ما فيه -وهو ما أخبرَ به الربُّ عن صفاته-... لا يَعلمُ أحدٌ معناه! فلا يُعقَل ولا يُتدبَّر، ولا يكون الرَّسولُ بيَّن للنَّاس ما نُزِّل إليهم، ولا بلَّغ البلاغَ المبين!!

=

ثمَّ يقولُ في الصَّفحة (٦٧): «ونحن مِن ديننا: التَّمسُّكُ بكتاب الله ﷻ، وسنَّةِ نبيِّنا محمَّد ﷺ، وما رُويَ عن الصَّحابةِ، والتَّابعين، وأئمَّة الحديث المشهورين.

ونؤمِن بجميعِ أحاديثِ الصِّفات، **لا نزيدُ على ذلكَ شيئًا، ولا ننقصُ منه شيئًا**؛ كحديث قصَّة الدَّجال، وقوله فيه: «**وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ**»[(١)]، وكحديثِ النُّزول إلى السَّماء الدُّنيا[(٢)]، وكحديث الاستواء على العرش، وإنَّ القلوبَ بين أُصبُعَين من أصابعه[(٣)]، وإنَّه يضع السَّموات على إصبَع والأرَضين على إصبَع[(٤)]...، ونقول بتصديق حديث المعراج[(٥)]...» إلى آخر كلامهِ رَحِمَهُ اللهُ.

وقد وعدتُكم -في الماضي- بإثباتِ: **أنَّ النَّوويَّ يقولُ بعلوِّ اللهِ ﷻ على**

= وعلى هذا التَّقديرِ: فيقول كلُّ مُلحدٍ ومبتدع: الحقُّ في نفس الأمر ما علمْتُه برأيي وعقلي، وليس في النُّصوص ما يناقضُ ذلك، لأنَّ تلك النُّصوصَ مُشكِلةٌ متشابهةٌ؛ لا يَعلم أحدٌ معناها، وما لا يعلمُ أحدٌ معناه: لا يجوز أن يُستدَلَّ به.

فيبقى هذا الكلامُ: سدًّا لبابِ الهُدى؛ والبيانِ من جهة الأنبياء، وفتحًا لبابِ مَن يُعارضُهم ويقول: إنَّ الهُدى والبيانَ في طريقِنا، لا في طريقِ الأنبياء؛ لأنَّا نحنُ نعلم ما نقول، ونُبيِّنه بالأدلَّة العقليَّة، والأنبياءُ لم يعلموا ما يقولون، فضلًا عن أن يُبيِّنوا مُرادَهم.

فتبيَّن أنَّ قولَ أهلِ التَّفويضِ -الذين يَزعُمون أنَّهم متَّبعون للسُّنة والسَّلف-: من شرِّ أقوالِ أهل البدع والإلحاد». ا. هـ

(١) رواه البخاري (٧١٣١، ٧٤٠٨)، ومسلم (٢٩٣٣).

(٢) رواه البخاري (١١٤٥، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

(٣) رواه مسلم (٢٦٥٤).

(٤) رواه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦).

(٥) رواه البخاري (٣٤٩، ١٦٣٦، ٣٣٤٢)، ومسلم (١٦٣).

خلقهِ[(١)]...

(١) تدَّعي الأشاعرةُ: أنَّ علوَّ الله ﷻ: علوُّ قدرٍ وشأن، وينكرون عُلوَّ الذَّات!
ويزعمون: أنَّ إثباتَ علوِّ الذَّات: يستلزمُ التَّشبيه.
ويفسِّرون -أو قل: يحرِّفون؛ لأنَّ تفسيرَهم هذا بغير دليل- يفسِّرون: الاستواءَ بـ(الاستيلاء)... هذا تقرير متكلِّميهم.
أما مَن مال إلى الحديث منهم؛ فإنهم تأوَّلوا قول النبي ﷺ للجارية لما سألها: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، قالت: في السماء، قال: «**مَنْ أَنَا؟**»، قالت: أنت رسول الله! فقال لسيِّدها: «**اعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**».
أقول: تأوَّلوا إقراره ﷺ لقولها: «في السماء»، وأسوق -هنا- أولًا: كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/ ٢٧)، ونقل فيه كلام القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٢/ ٤٦٥-٤٦٦) مع تصرف يسير، ثم أُلخِّص مذهب السلف بعده؛ ليتبيَّن لنا أن ما قرره الشيخ مشهور -حفظه الله تعالى- مِن نقولات لاحقة عن النووي؛ توافق المنقول عن السلف، وهذا كلام النووي في «شرحه صحيح مسلم» (كتاب المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة):
«هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان -تقدم ذكرهما مرات في (كتاب الإيمان)-:
أحدهما: الإيمان به من غير خوض في معناه[(أ)]، مع اعتقاد أن الله -تعالى- ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات.
والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا قال: كان المراد: امتحانها، هل هي موحدة؛ تقر بأن الخالق المدبر الفعال هو الله وحده -وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء.

....

(أ) هذا هو (التفويض)؛ الذي نقلنا نقضه -قريبًا-.

=

= كما إذا صلى المصلي: استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء؛ كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة: قبلة المصلين.

أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان التي بين أيديهم؟

فلما قالت: «في السماء»، علم أنها موحدة، وليست عابدة للأوثان.

قال القاضي عياض: «لا خلاف بين المسلمين قاطبة؛ فقيههم، ومحدِّثهم، ومتكلِّمهم، ونظَّارهم، ومقلِّدهم: أن الظواهر الواردة بذكر الله -تعالى- في السماء؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[المُلك:١٦]، ونحوه؛ ليست على ظاهرها، بل متأوَّلة عند جميعهم.

فمن قال بإثبات جهة فوق؛ من غير تحديد، ولا تكييف، من المحدِّثين، والفقهاء، والمتكلِّمين؛ تأول: (في السماء) أي: على السماء.

ومن قال من دهماء النظَّار، والمتكلِّمين، وأصحاب التنزيه؛ بنفي الحد، واستحالة الجهة في حقه ﷻ: تأوَّلوها تأويلات بحسب مقتضاها»، وذكر نحو ما سبق.

قال: «ويا ليت شعري! ما الذي جمع أهل السنة!!

والحق: كلهم على: وجوب الإمساك عن الفكر في الذات؛ كما أمروا، وسكتوا؛ لحيرة العقل، واتفقوا على تحريم التكييف، والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم، وإمساكهم؛ غير شاك في الوجود والموجودة، وغير قادح في التوحيد، بل هو حقيقته، ثم تسامح بعضهم بإثبات الجهة خاشيًا من مثل هذا التسامح؟

وهل بين التكييف وإثبات الجهات فرق؟

لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه: القاهر فوق عباده، وأنه: استوى على العرش، مع التمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي -الذي لا يصح في المعقول غيره-؛ وهو قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى:١١]: عصمة لمن وفقه الله -تعالى-». =

= ومن المناسب أن نقول -هنا-: إن هذه المحاضرة كانت عند وصول الشيخ في دروسه لـ «شرح صحيح مسلم» إلى كلام النووي هذا.

وقول القاضي عياض الذي نقله النووي -آنفًا- وأقرَّه بأن: ظواهر النصوص ليست على ظاهرها بل هي متأولة: ليس بجيد!

وكأني بشيخ الإسلام ابن تيمية يرد على ما نقله النووي -سابقًا- من كلام القاضي عياض، فقال في «التدمرية» (٢/ ١٤٤ - مع «التحفة المهدية»)-بعد كلام-: «إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يقال: لفظ: (الظاهر) فيه: إجمال، واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها: التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم؛ فلا ريب أن هذا غير مراد؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمُّون هذا: (ظاهرًا)، ولا يرتضون أن يكون (ظاهر القرآن والحديث): كفرًا وباطلًا!!

والله ﷻ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال!».

ثم قال: «والذين يجعلون ظاهرها ذلك؛ يغلطون من وجهين:

تارة: يجعلون المعنى الفاسد: ظاهر اللفظ؛ حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك، **وتارة**: يردُّون المعنى الحق الذي هو: ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أنه باطل». «التدمرية» (٢/ ١٤٧ - مع «التحفة المهدية»)

المهم -بعد هذا كله-: تقرير إثبات عقيدة العلو لله ﷻ، وأنه مستو حقيقة على عرشه، قال القرطبي[أ] في «تفسيره» (٧/ ١٢): «ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه: استوى

....

(أ) عقيدته في العلو والاستواء سلفية؛ أخذها من ابن عبد البر في «التمهيد»، وصرح بذلك في كتابه «التذكرة» (٧٣-٧٤) في قصة وقعت له مع بعض أصحابه القضاة.

وله في «تفسيره» (١/ ٢٥٥ و١١/ ١٩٦) أيضًا كلام على الاستواء، وينظر كتابي: «الإمام القرطبي: شيخ أئمة التفسير» (٨٧-٨٨).

=

= على عرشه حقيقة، وإنما جهلوا (كيفية الاستواء)، فإنه لا تعلم حقيقته؛ كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم -يعني: في اللغة-، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في حق مَن فوَّض صفات الله ﷻ: «وهذا القول -على الإطلاق-: كذب صريح على السلف، أما في كثير من الصفات: فقطعًا؛ مثل: أن الله -تعالى- فوق العرش.

فإنَّ مَن تأمل كلام السلف المنقول عنهم: علم -بالاضطرار- أن القوم كانوا مصرِّحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما قصدوا خلاف هذا قط! وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك».

انظر: «الفتوى الحموية» (٥٢٩).

وقال في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠١، ٢٠٤-٢٠٥): «وأما التفويض: فإن من المعلوم أن الله -تعالى- أمرنا بتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه؛ فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا: الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟!».

إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحينئذٍ: فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه: لا يعلم الأنبياء معناه! بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه!...

..ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلِّغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزَّل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا؛ فأشرف ما فيه -وهو ما أخبر به الرب عن صفاته- ...: لا يعلم أحد معناه؛ فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيَّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين!!

وعلى هذا التقدير؛ فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة، متشابهة! لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه: لا يجوز أن يستدل به...». إلى آخر كلامه الطويل الذي فنَّد القول بالتفويض رَحِمَهُ اللَّهُ.

=

= وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين» (٣/ ٣٧٦): «إنَّ العقل قد يئس من تعرّف كُنه الصفة وكيفيتها، فإنَّه لا يعلم (كيف الله) إلاَّ الله، وهذا معنى قول السلف: بلا كيف، أي: بلا كيف يعقله البشر، فإنَّه من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟

ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها؛ فالكيفية وراء ذلك، كما أنا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر؛ ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعَجْزُنا عن معرفة كيفية الخالق، وصفاته أعظم وأعظم!».

ومن بين الأمور التي وقعت في كلام القاضي عياض -الذي نقله النووي فيما سبق-؛ وتحتاج إلى توضيح : (نسبة الجهة والمكان لله ﷻ)، ولإزالة الغموض في هذه المسألة؛ أحبُّ أن أُبيِّن ما يلي:

أن لفظ: (الجهة): فيه إجمال وتفصيل، فنحن نوافق على نفيه عن الله ﷻ من وجه، ونثبته من وجه آخر.

ذلك: أنه قد يُراد بنفي الجهة: أن الله ﷻ غير موجود في داخل العالَم! فإن أُريدَ هذا المعنى؛ فإن الله ﷻ منزَّه عن أن يكونَ في شيء من مخلوقاته.

وإن كان المقصود بنفي الجهة: العدميَّة؛ التي هي عبارة عن: أن الله ﷻ فوق خلقه!

فهذا الأمر مرفوض تمامًا، لأنه لا يجوز أن يقال أنه ﷻ ليس في جهة؛ بقصد نفي علوِّه وفوقيَّته على خلقه.

وبناء على ما تقدَّم؛ فإن الجهة قسمان:

الأول: جهة يجب أن ينزَّه الله ﷻ عنها؛ وهي: هذا العالَم الوجودي، فإن الله ﷻ ليس حالًّا في شيء من مخلوقاته، وعلى هذا مضى سلف الأمة.

الثاني: جهة ثانية، وهي: عدم محض، وهي: ما فوق العالَم، فإثبات جهة لله ﷻ بمعنى: أنه فوق العالَم، مستوٍ على عرشه، بائنٌ مِن خلقه.

=

= **فهذا واجب شرعًا**، مع مراعاة عدم التشبيه والتكييف، لأن هذه الجهة ثابتةٌ لله ﷻ بما **تواتر من نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، وإجماع سلف الأمة**، بل جميع الأديان السماوية، والكتب المنزَّلة.

فمن قال: إن الله ﷻ فوق العالَم؛ لم يقل بجهة وجوديَّة، بل بجهة عدميَّة أثبتها الشرع، وأثبتتها الفطرة، وأثبتها العقل كذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله موضحًا هذا المعنى: «فإذا كان سبحانه فوق الموجودات كلها؛ وهو غنيٌّ عنها: لم يكن عنده جهة وجوديَّة يكن فيها؛ فضلًا عن أن يحتاج إليها!

وإن أريدَ بـ(الجهة): ما فوق العالَم؛ فذاك ليس بشيء، ولا هو أمر وجودي.

وهؤلاء أخذوا لفظ: (الجهة) بالاشتراك، وتوهموا وأوهموا: إذا كان في جهة كان في شيء غيره؛ كما يكون الإنسان في بيته!

ثم رتبوا على ذلك: أنه يكون محتاجًا إلى غيره! والله -تعالى- غنيٌّ عن كلِّ ما سواه»[1].

وجملة القول في (الجهة):

إن أريد بها: أمر وجودي: فهذا ينبغي نفيه، لأن الله ﷻ لا يحصره ولا يحيط به شيء من خلقه، فهو ﷻ فوق عرشه، بائن مِن خلقه؛ وهو معهم بعلمه.

وإن أريدَ بـ(الجهة): أمر عدمي، وهو: ما فوق العالَم: فهذا ينبغي إثباته، لأنه ليس هناك فوق العالَم إلَّا الله وحده.

....

(1) انظر: «نقض تأسيس الجهمية» (١/ ٥٢٠)، و«التدمرية» (ص ٤٥)، و«مختصر العلو» (٢٨٦-٢٨٧)، و«البيهقي وموقفه من الإلهيَّات» (ص ٣٥٣).

=

= وإليكَ أقوالَ السَّلف -أهل السُّنة والجماعة- في علوِّ الله ﷻ:

قــال ﷻ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[غافر: ٣٦-٣٧].

* **قال الحافظُ عثمان بن سعيد الدَّارمي** في «الردِّ على الجهميَّة»: «ففي هذه الآية: بيانٌ بيِّنٌ، ودَلالةٌ ظاهرةٌ: أنَّ موسى كان يدعو فرعونَ إلى معرفةِ الله بأنَّه: **فوق السَّماء**، فمن أجل ذلك أمر ببناء الصَّرح، ورامَ الاطِّلاعَ إليه».

* **قال الإمام أبو نصرٍ السّجزي:** «وأئمَّتُنا؛ كالثَّوري، ومالكٍ، وابنِ عُيَينة، وحمَّادِ بن زيد، والفُضَيل، وأحمد، وإسحاق: متَّفقون على: **أنَّ اللهَ فوقَ العرشِ بذاته، وأنَّ علمَه في كلِّ مكان**».

* **قال الإمام ابنُ خزيمة:** «مَن لم يَقلْ: **إنَّ اللهَ فوقَ سماواتِه؛ على عرشِه**، بائنٌ من خلقه: وجبَ أن يُستَتاب، فإن تابَ وإلَّا ضُربَتْ عنقُه، ثمَّ أُلقِيَ على مَزبلة لئلَّا يتأذَّى بريحِه أهلُ القبلةِ، ولا أهلُ الذِّمة».

* **قال الإمام الدَّارمي** في «الرَّد على الجهميَّة»؛ بعد ما ساق حديثَ الجارية: «ففي حديثِ رسولِ الله ﷺ هذا: **دليلٌ على أنَّ الرَّجل إذا لم يعلَمْ أنَّ اللهَ ﷻ في السَّماء دون الأرض؛ فليس بمؤمنٍ، ولو كان عبدًا؛ فأُعتِق، لم يجُزْ في رقبةٍ مؤمنة، إذ لا يَعلم أنَّ اللهَ في السَّماء**».

* **قال حمَّاد بن زيد:** «إنَّما يدورون على أَنْ يقولوا: **ليس في السَّماء إله، يعني: الجهميَّة**».

* **قال الإمام ابنُ القيِّم** في «مدارج السَّالكين» (فصل: افتراق الطَّوائف في التَّوحيد): «**أمَّا الجهميَّة: فالتَّوحيدُ عندَهم: إنكارُ علوِّ الله على خلقِه بذاته؛ واستوائِه على عرشِه**، وإنكارُ سمعِهِ، وبصرِه، وقوَّتِهِ، وَحياتِهِ، وكلامِه، وصفاتِه، وأفعالِهِ، ومحبَّتِه، ومحبَّةِ العبادِ له.

=

خذوا الأدلَّة من هذا الكتابِ[(١)]، ومن غيره:

الدَّليل الأوَّل: يقول النَّوويُّ رَحِمَهُ اللهُ: « ونؤمنُ بأنَّ اللهَ على عرشه؛ كما أَخبر في كتابه العزيز[(٢)]، **ولا نقولُ: هو في كلِّ مكان، بل هو في السَّماء، وعلمُه في كلِّ مكان؛**

= فالتَّوحيدُ -عندهم- هو: **المبالَغةُ في إنكارِ التَّوحيدِ** الذي بعثَ الله به رُسلَه، وأنزلَ به كُتبَه!!».

وتنظر سائر نقولات السلف، وأئمة أهل العلم في إثبات العلو في: «إبطال التأويلات» (١/ ٢٣٢) لأبي يعلى الفراء، «التوحيد» (ص ١٠١) لابن خزيمة، «الرد على الجهمية» (ص ١٨) لعثمان بن سعيد الدارمي، «السنة» (٣/ ٣٨٧) للالكائي، «الإبانة» (ص ٣٦) لأبي الحسن الأشعري، «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ١٢٦) لابن القيم، «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٥٨)لابن تيمية، «التمهيد» (٧/ ١٢٨) لابن عبد البر، «عقيدة عبد الغني المقدسي» (ص ٤٠)، «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٢٥)، «سبيل الرشاد» (٣/ ٨٩-٢٤٧- تحقيق الشيخ مشهور) لتقي الدين الهلالي المغربي- نشر الدار الأثرية، وحشد فيه أقوال العلماء والفقهاء والمحدِّثين واللغويين؛ على اختلاف أعصارهم وأمصارهم الدالة على علو الله على خلقه.

(١) أي: كتاب النَّووي «جزء في ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات».

(٢) قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾[الفرقان:٥٩].

فإن هذه الآية: «تدل دلالة واضحة: أن الله ﷻ وصف نفسه بالاستواء، خبير بما وصف به نفسه، لا تخفى عليه الصفة اللائقة من غيرها.

ويفهم منه: أن الذي ينفي عنه صفة الاستواء: ليس بخبير، نعم؛ هو -والله- ليس بخبير!».

قاله الشنقيطي في «منهج ودراسات لآيات الصفات» (ص ٢٦).

والأدلة النقلية والعقلية على هذه المسألة كثيرة وشهيرة، ونُقول السلف حافلة بها.

=

لا يخلو منه مكان، كما قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[1].

وكما قال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[2]، وكما جاء في حديث الإسراء إلى السَّماء السَّابعة: (ثمَّ دنا من ربِّه)، وكما في حديث السَّوداء التي أُريدَت أن تُعتَق، فقال لها النَّبي ﷺ: «**أَيْنَ رَبُّكِ؟**»، فقالت: في السَّماءِ، فقال: «**اعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»[3].

وأمثالُ ذلك كثيرٌ في الكتاب والسنَّة...

نؤمنُ بذلك، ولا نَجْحدُ شيئًا من ذلك.

وقد روَتِ الثِّقاتُ عن مالك بن أنسٍ: أنَّ سائلًا سألَه عن قول الله -تعالى-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[4]، فقال: «الاستواءُ غير مجهول[5]، والكيفُ غيرُ

= وهذه الأدلة والنقول مسطَّرة في كتب التوحيد؛ وأخص منها ما كتب مفردًا في هذا الباب؛ مثل: «العلو» للذهبي، و«إثبات صفة العلو» لابن قدامة، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم؛ فإنه ألَّفه للرَّد على مَن أَوَّل الاستواء بمعنى يخالف ما عليه سلف الأمة؛ من مثل: المعتزلة والجهمية؛ ومن سار على منهجهم في التأويل.

(١) المُلْك: الآية (١٦).

(٢) فاطر: الآية (١٠).

(٣) رواه مسلم (٥٣٧)، وانظر تخريجه بتطويل في التعليق على «إعلام الموقعين» (٤/ ٧٠- بتحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان).

(٤) طه: الآية (٥).

(٥) أي: معلومٌ معناه بِلُغَة العرب؛ وهو: العلوُّ.

فهنا أثبت الإمام مالك العلو، وفوَّض الكيفيَّة؛ وهذا خلاف كلام المُفَوِّضة.

فأهل السُّنَّة: يثبتون المعنى، ويفوضون الكيفية، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، قال ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾[الشورى:١١].

معقول، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤالُ عنه بدعة» ».ا. هـ

هذا الدَّليل الأول.

الدَّليل الثَّاني: وجدتُ في «فتاوى شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ» في (المجلَّد الثَّالث) صفحة (٢٢٤) وهو يتحدَّث عن نفسه، -وشيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللهُ ناظرَ، ودافعَ، وألَّفَ، وعَقَدَ مناظراتٍ ومجالسَ حولَ التَّوحيد، وخاصَّةً في أسماءِ الله ﷻ- قال:

«ولمَّا اجتَمعْنا في دمشقَ، وأُحضرَ -فيما أُحضَر- كتبُ أبي الحسنِ الأشعريِّ؛ مثل: «المقالات» و«الإبانة»، وأئمَّة أصحابِهِ؛ كالقاضي أبي بكرٍ، وابنِ فُورك، والبيهقيِّ، وغيرهم، وأُحضرَ كتابُ «الإبانةِ»، وما ذكرَ ابن عساكر في كتاب «تبيينُ كَذِبِ المفتري فيما نُسِبَ إلى الأشعري»، **وقد نقلَه بخطِّه أبو زكريَّا النَّوويّ**، وقال فيه:

«فإن قالَ قائلٌ: قد أنكرتُم قولَ المعتزلة، والقدَرية، والجهميَّة، والحروريَّة، والرَّافضة، والمرجئة! فعرِّفونا قولَكم الذي به تقولون؟

قيل له: قولُنا: التَّمسك بكتابِ الله، وسنَّةِ رسولِه، وما رُوِيَ عن الصَّحابة، والتَّابعين، وأئمَّةِ الحديث، ونحن بذلك معتصمون.

وبما كان يقولُ أحمدُ بن حنبل -نضَّرَ اللهُ وجهَه، ورفعَ درجته، وأجزَل مثوبته- قائلون، ولِمَا خالفَ قولَه مجانبون؛ لأنَّه الإمامُ الفاضل؛ الذي أبانَ اللهُ به الحقَّ عند ظهورِ الضَّلال، وأوضح به المنهاج، وقمعَ به بدعَ المبتدعين، وزيغَ الزَّائغين، وشكَّ الشَّاكِّين».

وذكر الاعتقادَ الذي ذكره في «المقالاتِ» عن أهل السُّنةِ، ثمَّ احتجَّ على أبواب الأصولِ، مثل: مسألة (القرآن، والرُّؤية، والصِّفات).

ثم قال:

«باب ذكر الاستواء[١]

فإن قال قائلٌ: ما تقولون في الاستواء؟

قيل: بأنَّ اللهَ مُستوٍ على عرشِه؛ كما قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

---

(١) تدَّعي الأشاعرةُ: أنَّ الاستواءَ يعني: الاستيلاء؛ ليتوصَّلوا بهذا التَّحريف إلى: إنكار علوِّ الله ﷻ على خلقه بذاته!

والقرآنُ أنزله الله -سبحانه- عربيًّا؛ ولا يوجد في اللغة العربية: استوى بمعنى: استولى!

كما لا يوجد حِطَّة بمعنى: حنطة!

وإليك قولُ إمام من أئمَّة اللغة؛ وهو ابن الأعرابي، وكفى به حجَّةً في هذا المقام:

قال داود بن علي: كنَّا عند ابن الأعرابي؛ فأتاه رجل، فقال: يا أبا عبد الله! ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه:٥] ؟ قال: **هو على عرشه كما أخبر**، فقال الرَّجل: ليس كذلك؛ إنَّما معناه: استولى، فقال: **اسكت! ما يدريك ما هذا؟!**

العرب لا تقول للرَّجل: استولى على الشَّيء؛ حتى يكونَ له فيه مضادٌّ، فأيُّهما غلب؛ قيل: استولى.

والله -تعالى- لا مضادَّ له؛ وهو على عرشِه؛ كما أخبر.

قال ابن القيِّم في «النُّونيَّة»:

أَمَـرَ اليَهـودَ بِـأَن يَقولـوا حِطَّـةٌ ... فَـأَبَوْا وقَـالوا حِنطَـةٌ لهـوانِ

وكذلك الجَهميُّ قيلَ لهُ استوى ... فـأَبى وزادَ الحَـرفَ للنُّقصـانِ

قالَ استوى استَولى وَذا مِن جَهلِهِ ... لُغـةً وعقـلًا مـا همـا سِـيَّانِ

نُـونُ اليَهـودِ ولامُ الجهمـيِّ همـا ... في وَحـيِ ربِّ العَـرشِ زائـدتانِ

وكـذلك الجهمـيُّ عَطَّـلَ وَصفَـهُ ... وَيَهـودُ قَـد وَصفوهُ بالنُّقصَـانِ

ﭐسْتَوَىٰ ﴿٥﴾[١]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٢]، وقال سبحانه: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾[٣]...»، إلى آخرِ ما وردَ في الباب.

وهذا الكلامُ: نَقلهُ النَّوويُّ بخطِّه من كُتبِ أبي الحسن الأشعريِّ.

وهذا هو الدَّليل الثَّاني.

الدَّليلُ الثَّالث: يوجد كتابٌ اسمُه: «طبقاتُ فقهاءِ الشَّافعية»، أَلَّفَه: ابنُ الصَّلاح، وهذَّبه، ونشره، ورتَّبَه: النَّووي.

قال الإمامُ النَّووي في تهذيبِهِ لهذا الكتاب في (الجزء الأوَّل) صفحة (٤٧٠) في ترجمة الخطَّابي -وكان الإمام النَّوويُّ: يُجِلُّ، ويُبَجِّلُ، ويُعظِّمُ هذا الإمام[٤]- في مَعرِض التَّقرير: «وصرَّح -أي: الخطَّابيُّ- بأنَّه ﷻ في السَّماء، وقال: زعمَ بعضُهم أنَّ معنى الاستواءِ -ها هنا-: الاستيلاء، ونزعَ فيه ببيتٍ مجهولٍ! لم يقُلْه من يَصِحُّ الاحتجاجُ بقوله... وذكرَ أنَّ لهُ كتابًا بعنوان: «الرِّسالةُ النَّاصحة فيما يعتقدُ من الصِّفاتِ» ».ا. هـ

إذن؛ نقلَ النَّوويُّ كلامَ الخطَّابي في: **أنَّ الله في السَّماء، وأنَّه مستوٍ على عرشه في مَعرِض الثَّناء والتَّقريرِ**، فلو كان هذا الكلامُ لا يقبلُه: إمَّا أن يحذفَه، أو يتعقَّبَه، أو يَرُدَّ عليه!

---

(١) طه: الآية (٥).

(٢) فاطر: الآية (١٠).

(٣) النِّساء: الآية (١٥٨).

(٤) نقل النووي من كتبه كثيرًا، وذكر قوله في معرض الاختيار والإقرار في مواطن عديدة من «شرحه على صحيح مسلم».

وهذا هو الدَّليل الثَّالث.

الدَّليل الرَّابع: قال النَّوويُّ في كتابه «روضة الطَّالبين»[١] -وهو من كُتُبِ الفِقهِ، بل من أشهر كُتُبِ الفِقهِ عِنْدَ الشَّافعية- في (الجزءِ العاشرِ) صفحة (٨٥)، طبعة المكتب الإسلامي-: «لو قال -والكلام عن الكافرِ-: لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ **الملكُ الذي في السَّماء.**

أو قال: إلَّا مَلِكُ السَّماء: **كان مؤمنًا**، قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[٢].

ولو قال: لا إلهَ إلَّا ساكنُ السَّماءِ: لم يكن مؤمنًا، وكذا لو قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ ساكنُ السَّماءِ، لأنَّ السُّكونَ محُالٌ على الله ﷻ». ا. هـ

وهذا صحيحٌ، ولذا؛ نقلَ شيخُ الإسلامِ في «بيان تلبيس الجهميَّة» (الجزء الأوَّل) صفحة (٤٤٦)، -والكلامُ بحرفِهِ موجودٌ عند أبي نَصْر عُبيدِ الله بن نَصْر السِّجزيِّ الوائليِّ، المتوفَّى سنة (٤٤٤ هـ) في «رسالتِهِ إلى أهل زَبِيد في الردِّ على من أنكرَ الحرفَ والصَّوت» (ص ١٩٦-١٩٨)- قال:

«وليسَ من قولِنا: (إنَّ الله فوقَ عرشِه) تحديدٌ له، وإنَّما التَّحديد يقعُ للمُحْدَثات.

فمِنَ العرشِ إلى ما تحتَ الثَّرى محدودٌ، واللهُ ﷻ فوقَ ذلك؛ بحيث لا مكانَ، ولا حدَّ، لاتِّفاقنا بأنَّ اللهَ ﷻ كان ولا مكان، ثمَّ خلقَ المكانَ، وهو كما كانَ قبلَ خلْقِ المكان.

(١) ألَّفه النووي متقدِّمًا، وكان فراغه منه: يوم الأحد (١٥/ ربيع الأول/ سنة٦٦٩هـ)؛ كما قال في آخره: (١٢/ ٣١٦).

(٢) المُلْك: الآية (١٦).

وقد ذكر الله -سبحانه- في القرآن ما يشفي الغليل؛ وهو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾[طه: ٥-٦]

فخص العرش بالاستواء، وذكر ملكه لسائر الأشياء؛ فعلم أن المراد به غير الاستيلاء.

إنَّما يقولُ بالتَّحديدِ من يَزعُم: أنَّه سبحانه على مكان! وقد عُلِم أنَّ الأمكنةَ محدودةٌ، فإن كان فيها -بزعمهم-: كان محدودًا.

وعندنا أنَّه: مبايِنٌ للأمكنة، ومِن حلِّهَا، وفوقَ كلِّ مُحْدَث، فلا تحديدَ لذاتِهِ في قولنا»[1]. ا. هـ

---

(١) قال الإمام أحمد: «وإذا أردتَ أن تعلَمَ أنَّ الجهميَّ كاذبٌ على الله ﷺ، حين زعمَ أنَّه في كلِّ مكان، ولا يكونُ في مكانٍ دونَ مكان!!

فقل لهُ: أليسَ كانَ اللهُ ولا شيءَ؟ فيقولُ: نعم.

فقل لهُ: فحينَ خلقَ الشَّيءَ، خَلَقَه في نفسِهِ، أو خارجًا عن نفسِهِ؟ فإنَّه يصيرُ إلى أحدِ ثلاثةِ أقاويل:

إن زعَمَ أنَّ الله -تعالى- خَلَقَ الخلقَ في نفسِهِ: كَفَرَ؛ حينَ زعمَ أنَّ الجنَّ والإنسَ والشَّياطينَ وإبليسَ في نفسِهِ.

وإن قالَ: خلقهم خارجًا من نفسِهِ، ثمَّ دخلَ فيهم: كَفَرَ -أيضًا-؛ حينَ زَعَمَ أنَّه دَخَلَ في كلِّ مكانٍ، وحُشٍّ، وقَذرٍ.

وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه، ثمَّ لم يدخل فيهم: رجعَ عن قولِهِ كلِّه أجمع.

وهوَ قولُ أهلِ السُنَّة». «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» للإمام ابن القيِّم.

وهذا يوافق كلامَ النَّوويِّ السَّابق: «من قال: لا إلهَ إلَّا ساكنُ السَّماءِ: لا يكونُ مؤمنًا...».

وهذا دليلٌ على: أنَّ النَّوويَّ يُثبِتُ العلوَّ لله ﷻ.

فهذه أربعةُ أدلَّة احفظوها، وتسلَّحوا بها.

واعلموا أنَّ آخرَ أقوالِ النَّوويِّ قبلَ وفاتِه بأشهُرٍ قليلةٍ: رَجَعَ إلى مُعتقَدِ السَّلفِ، وأنَّه قال بما عليهِ السَّلفُ.

فكلُّ ما مَضى من كلامِهِ: **بأنَّ معتقدَ السَّلفِ -عندهُ- تفويضٌ في المعنى، أو تأويلٌ؛ هو بمثابةِ المَرجُوعِ عنه -عنده-.**

ولعلَّنا في هذا التَّقرير -إن شاءَ الله تعالى-:

*** نكون قد أشبَعْنا المسألةَ.**

*** وأوضَحْنا رجوعَ الإمامِ النَّوويِّ إلى عقيدةِ السَّلف الصَّالح.**

*** وأنَّ الكلامَ الذي قرأناه[1]: ليس من إنشائه، وإنَّما نَقْلٌ عن القاضي عِياض، وقد استقرَّ عنده خلافُه.**

والحمدُ لله ربِّ العالمين والحمدُ لله الذي به تتمُّ الصَّالحات.

أظنُّ بعد هذا البيان: ما بَقيَ كلامٌ لمن يطعَنُ بعقيدةِ الإمامِ النَّوويِّ، ولمن يتستَّر بها!

لأنَّ من صنائع أهلِ البِدعِ وعاداتهم أنَّهم: يذكرون الذي لهم، ولا يذكرون الذي عليهم.

---

(١) أي: من تأويل النَّوويِّ لبعض الصِّفات في «شرحه على صحيح مسلم».

ومن مسالِكهم: أنَّهم يَتستَّرون بزلَّاتِ العلماءِ ويفرحون بها، فعندما نقرِّر لهم عقيدةِ السلفِ في (الأسماءِ والصِّفاتِ)، يقولونَ لكَ: مَن أفهم: أنتَ أم النَّووي؟! أنتَ أم ابن حجر؟!.. إلى آخر ما يقولون...

عِلمًا بأنَّ النَّوويَّ: حرَّرَ مسألة (بيانِ أوَّلِ واجبٍ على المكلَّفِ)؛ وقرَّر فيها خلافَ ما قالته الأشاعرة![1]، وهذا مذكورٌ في أوائلِ «شرحِ المهذَّبِ المجموع»،

---

(١) قالت الأشاعرة بأنَّ أوَّلَ واجبٍ مقصدًا: المعرفَةُ، وأوَّلُ واجبٍ وسيلةً قريبة: النَّظَرُ، ووسيلةً بعيدةً: القَصدُ إلى النَّظر.

وهذا خلاف ما كان عليه النبيُّ ﷺ!!

إذ إنَّ أوَّلَ أمرٍ دعا إليه رسولُ الله ﷺ، هو: **توحيد الله ﷻ**.

قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ:

«التَّوحيدُ: أوَّلُ دعوةِ الرُّسل، وأوَّلُ منازلِ الطَّريق، وأوَّلُ مقامٍ يقومُ فيه السَّالك إلى الله -تعالى-.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩].

وقال هودٌ لقومِهِ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[الأعراف:٦٥].

وقال صالحٌ لقومِه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[الأعراف:٧٣].

وقال شعيبٌ لقومِهِ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[الأعراف:٨٥].

وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[النحل:٣٦].

فالتَّوحيدُ: مفتاحُ دعوةِ الرُّسل.

ولهذا؛ قال النَّبيُّ ﷺ لمعاذ: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ**

=

= إِلَيهِ إِلَى: أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ»[١]، وفي رواية «...إِلَيهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ...».

وقال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدا رَسُولُ اللهِ»، متَّفقٌ عليه.

ولهذا؛ كان الصَّحيحُ أنَّ أوَّل واجبٍ يجبُ على المكلَّف: شهادةُ أن لا إلهَ إلَّا الله؛ لا النَّظَرُ، ولا القَصدُ إلى النَّظر، ولا الشَّكُّ؛ كما هي أقوالُ أربابِ الكلامِ المذموم!

فالتَّوحيدُ: أوَّلُ ما يدخُلُ به في الإسلامِ، وآخرُ ما يخرجُ به من الدُّنيا؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ».

فهو أوَّلُ واجبٍ، وآخرُ واجبٍ.

فالتَّوحيدُ: أوَّلُ الأمرِ وآخِرُه». ا. هـ «مدارج السَّالكين» (فصل: باب التوحيد).

وقالَ رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا التَّوحيدُ الذي دَعَتْ إليه رسلُ الله، ونزلَتْ به كتبُه... نوعان:

توحيدُ الله في المعرفَةِ والإثبات.

وتوحيدُ الله في المطلب والقَصد.

....

(أ) في رواية لمسلم بعدها: «فَإِذَا عَرَفُوا اللهَ»، قال العلائي في «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين» (ص ٦٤٢ - نشر الدار الأثرية): «فيه حجَّة لقول حُذَّاق المتكلِّمين أن اليهود والنصارى، ونحوهم: ليسوا عارفين بالله -تعالى-، وهذا هو الحق...».

قلت: معرفة الله ﷻ: فطرية شرعية؛ لا عقلية، فكم من آمن بعقله -من خلال العلوم التجريبية-: أن الله حق، ولكنه لا يعرفه بأسمائه وصفاته، ولا يعرف حقوقه على العباد، فمعرفته العقلية لا تنجِّيه عند الله؛ بخلاف الأعرابي الذي بقي على فطرته؛ فهو ناجٍ؛ على الرغم من عدم مقدرته على البرهنة التي عند العقلانيِّ!

فلو سُئلتَ -يا عبد الله-: كيف عَرفتَ ربَّك؟

فقل: بفطرتي، وبما أخبرني ربي ﷻ ونبيي ﷺ.

ولا تقل: بعقلي... فافهم!

=

= فالأوَّل: هو حَقيقةُ ذاتِ الرَّب -تعالى-، وأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه، وعلوِّهِ على خَلقِهِ؛ فوقَ سماواتِه على عرشِه، وتَكلُّمِهِ بِكتُبِهِ، وتَكليمِه لمن شاءَ مِن عبادِه، وإثباتِ عمومِ قضائِه.

وقد أفصحَ القرآنُ عن هذا النَّوعِ جِدَّ الإفصاح؛ كما في أوَّلِ سورةِ الحديدِ، وسورة طه، وآخرِ سورة الحشر، وأوَّل سورة تَنْزيل السَّجدة، وأوَّل سورة آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النَّوع الثَّاني: مثلُ ما تضمَّنته سورة الكافرون، و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا...﴾[آل عمران: ٦٤]، وأوَّلُ سورةِ تَنْزيل الكتابِ، وآخرُها، وأوَّلُ سورةِ يونس، ووسطُها وآخرها...

بل كلُّ سورةٍ في القرآن مُتضمِّنةٌ لنَوعي التَّوحيد». ا. هـ «مدارج السالكين» (فصل: التوحيد الذي جاءت به الرسل).

وقال الإمامُ محمَّد بنُ عبد الوهَّاب تحتَ حديث «**فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ...**»:

«الفائدةُ السَّابعة: كونُ التَّوحيدِ أوَّلُ واجبٍ». ا. هـ «كتاب التوحيد».

قال ابنُ عُثيمين: «وقالَ بعضُ العلماء: أوَّلُ واجبٍ: النَّظرُ، لكنِ الصَّوابُ أنَّ أوَّلَ واجبٍ هو: التَّوحيد؛ لأنَّ معرفةَ الخالقِ دلَّتْ عليهِ: الفِطْرة».

قال ابنُ أبي العزِّ الحنفي في «شرح عقيدة الإمام الطَّحاوي»: «أئمَّةُ السَّلفِ كلُّهم متَّفقون على أنَّ أوَّل واجبٍ يُؤمَرُ به العبدُ: الشَّهادتان.

ومتَّفقون على أنَّ مَن فعلَ ذلك قبلَ البلوغ: لم يؤمَرْ بتجديدِ ذلك عقيبَ بلوغِه، بل يُؤمَرُ بالطَّهارة والصَّلاة؛ إذا بلغَ أو ميَّز عند مَن يرى ذلك.

ولم يوجِبْ أحدٌ منهم على وليِّهِ أن يخاطِبَه حينئذٍ بتجديدِ الشَّهادتَين، وإن كان الإقرارُ بالشَّهادتَين واجبًا، ووجُوبُه يَسبقُ الصَّلاةَ، لكن هو أدَّى هذا الواجبَ قبلَ ذلك». ا. هـ

=

ومذكورٌ في ثلاثةِ مواطنَ في «شرحِ صحيحِ مسلم».

= قال الإمامُ النَّووي رحمه الله في «المجموع»: «وأمَّا أصلُ واجبِ الإسلام، وما يتعلَّق بالعقائد؛ فيكفي فيه: التَّصديق بكلِّ ما جاءَ به رسولُ الله ﷺ، واعتقادُه اعتقادًا جازمًا سليمًا مِن كلِّ شكٍّ.

ولا يتعيَّنُ على مَن حصل له هذا: تعلُّمُ أدلَّةِ المتكلِّمين، هذا هو الصَّحيح؛ الذي أطبقَ عليه السَّلف، والفقهاءُ، والمحقِّقون من المتكلِّمين؛ من أصحابِنا، وغيرهم.

فإنَّ النَّبي ﷺ لم يطالِبْ أحدًا بشيءٍ سوى ما ذكرناه، وكذلك الخلفاءُ الرَّاشدون، ومَن سواهم مِن الصَّحابة، فمَنْ بعدَهم مِن الصَّدر الأوَّل.

بل الصَّوابُ للعوامِّ وجماهيرِ المتفقِّهين والفقهاءِ: الكفُّ عن الخوضِ في دقائقِ الكلام؛ مخافَةً منَ اختلالٍ يتطرَّقُ إلى عقائدِهم؛ يَصعُب عليهم إخراجُه.

بل الصَّوابُ لهم: الاقتصارُ على ما ذكَرْناه من الاكتفاءِ بالتَّصديق الجازم.

وقد نصَّ على هذه الجملةِ جماعاتٌ من حُذَّاق أصحابِنا وغيرهم، وقد بالغَ إمامُنا الشَّافعيُّ -رحمه الله تعالى- في تحريمِ الاشتغال بعلمِ الكلام أشدَّ مبالغة، وأطنبَ في تحريمِه، وتغليظِ العقوبةِ لمتَعاطيه، وتقبيحِ فعلِه، وتعظيمِ الإثمِ فيه، فقال: «لأن يَلقى اللهَ العبدُ بكلِّ ذنبٍ -ما خلا الشِّركَ-؛ خيرٌ مِن أن يلقاه بشيءٍ من الكلام»، وألفاظُه بهذا المعنى كثيرةٌ مشهورة.

وقد صنَّف الغزالي رحمه الله في آخرِ أمره كتابَه المشهورَ الذي سماه: «إلجامُ العوام عن علم الكلام»، وذكرَ: أنَّ النَّاس كلَّهم عوامٌّ في هذا الفنِّ، من الفقهاءِ، وغيرهم؛ إلَّا الشَّاذُّ النَّادرُ الذي لا تكادُ الأعصارُ تسمحُ بواحدٍ منهم، والله أعلم.

ولو تشكَّك -والعياذُ بالله- في شيءٍ من أصولِ العقائد؛ ممَّا لا بدَّ من اعتقادِه، ولم يَزُل شكُّه إلَّا بتعلُّمِ دليلٍ من أدلَّة المتكلِّمين: وجبَ تعلُّم ذلك؛ لإزالة الشَّك وتحصيلِ ذلك الأصل». ا. هـ

وهذه كلمةٌ عن الأشعريةِ، وعن أبي الحسنِ -خاصَّة-:

«الإمامُ أبو الحسنِ الأشعريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كانَ معتزليًّا، ومَكَثَ على هذا المُعتَقِدِ قُرابَةَ الأربعين سنة، ثمَّ رجَعَ إلى مذهبِ ابن كُلَّاب، وبعدَ أنِ اعتقدَ مذهبَ ابنِ كُلَّاب؛ رَجَعَ، فَصرَّحَ تصريحًا عامًّا باعتقادِهِ بما في كُتُبِ الإمامِ أحمد».

وقد مرَّ مَعَنا كلامُه، وأنَّه رضيَ مذهبَ الإمامِ أحمد؛ اغترَّ كثيرٌ من إخوانِنا بهذا الإجمال!

وهذا العمومُ؛ الذي فيه الرُّجوعُ إلى مذهب الإمام أحمد، وفي الحقيقةِ ابتُلِيَ بأبي الحسنِ الأشعريِّ طائفتانِ؛ كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» في (المجلَّد الثَّاني عشر) صفحة (٢٠٤ - ٢٠٥): «طائفةٌ تُبغِضُه؛ وتغالي في ذلك، وطائِفةٌ تُحبُّه.

وكلٌّ من الطَّائفتينِ يكذبُ عليهِ، وكلٌّ منهما يقولُ: أبو الحسن الأشعريُّ صنَّفَ كتبَه تقيَّةً، وإظهارًا لموافقةِ أهلِ الحديثِ والسُّنةِ؛ من الحنابلةِ وغيرِهم.

يقولُ شيخُ الإسلامِ: «وهذا كذبٌ على الرَّجلِ، فإنَّه لم يوجَدْ لهُ قولٌ باطنٌ يخالِفُ الأقوالَ التي أظهرَها، ولا نقلَ أحدٌ من خواصِّ أصحابه، ولا غيرِهم عنه ما يناقضُ هذهِ الأقوالَ الموجودةَ في مصنَّفاته.

فدَعْوى المدَّعي أنَّه كانَ يُبطِنُ خِلافَ ما يُظهِر! دعوى مردودةٌ عقلًا وشرعًا!!

بل من تدبَّر كلامَه في هذا الباب في مواضعَ: تبين له -قطعًا- أنَّه كان ينصرُ ما أظهرَه.

ولكن الذين يحبُّونه ويخالفونه في إثباتِ الصِّفاتِ الخبريةِ[١] يقصدونَ نفيَ ذلكَ

---

(١) كاليدين، والعينين، والوجه، ونحو ذلك.

عنه؛ لئلَّا يُقال: إنَّهم خالفوه، معَ كونِ ما ذهبوا إليهِ من السُّنةِ قد اقتدَوْا فيه بحجَّته التي على ذكرِها يُعوِّلون، وعليها يَعتمدون.

والفريقُ الآخر: دفعوا عنه؛ لكونهم رأَوُا المنتَسِبين إليه لا يُظهِرون إلَّا خِلافَ هذا القولِ، ولكونهم اتَّهموه بالتَّقية؛ وليس كذلك».

ثمَّ قال شيخُ الإسلام -وهو يقرِّر مذهبَ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «بل هو انتصرَ للمسائلِ المشهورة عند أهل السنَّة التي خالفَهم فيها المعتزلةُ؛ كمسألةِ الرُّؤيا، والكلامِ، وإثباتِ الصِّفات، ونحوِ ذلك.

لكن خِبرتُه كانت بالكلامِ مفصَّلةً، وخبرتُه بالسنَّة خبرةٌ مجملةٌ، فلذلك وافقَ بعضَ المعتزلةِ في بعضِ أصولهم التي التزموا لأَجْلها خلافَ السُّنة، واعتقدَ أنَّه يمكن الجَمعُ بين تلك الأصولِ، وبين الانتصارِ للسُّنة؛ كما فعل في مسألةِ الرُّؤيا، والكلامِ، والصِّفات الخبريَّة.

فلمَّا كان في كلامِه شَوْبٌ من هذا[1]، وشَوْبٌ من هذا[2]:

صارَ يقولُ مَن يقول: إنَّ فيه نوعًا من التَّجهُّم.

وأمَّا مَن قال: إنَّ قولَه قولُ جَهمٍ، فقد قال الباطلَ!

ومن قال: إنَّه ليس فيه شيء من قول جهمٍ، فقد قال الباطلَ!

واللهُ يحبُّ الكلامَ بعلمٍ، وعَدْل، وإعطاءِ كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وتَنْزيلِ النَّاس منازلَهَم». ا. هـ

---

(١) أي: من عقائد أهل السنة وتقريراتهم.

(٢) أي: من عقائد المعتزلة وتقريراتهم.

فمعنى هذا الكلامِ: أنَّ أبا الحسن عِلْمُه بالكلامِ والاعتزالِ تفصيليٌّ، وبالسنَّة مجملٌ، فرجوعه رجوعٌ إجماليٌّ، وبقيَتْ عِنده عوالقُ في عقله وتقريراتِه بناها على أصولِ الاعتزالِ التي بقيَ عليها.

والسِّجْزيُّ له -في هذا المقام- كلامٌ قويٌّ جدًّا وعجيبٌ! يقول: «حكى محمَّد بن عبد الله المالكيُّ المغربي -وكان فقيهًا صالحًا-، عن الشَّيخ أبي السَّعيد البرقي -وهو من شيوخ فقهاء المالكيِّين ببرقة-، عن أستاذه خَلَف المعلِّم -وكان من فقهاء المالكيِّين-، قال: أقام الأشعريُّ أربعين سنةً على الاعتزالِ، ثمَّ أظهرَ التَّوبةَ؛ **فرجع عن الفروع، وثبتَ على الأصول**.

قال وائل السِّجزيُّ: وهذا كلامُ خبيرٍ بمذهبِ الأشعريِّ وغَوْرِه». ا. هـ

قال شيخُ الإسلام في كتابه «درء تعارض العقل والنَّقل» (الجزء السَّابع) صفحة (٢٣٦): «معنى قول السِّجزيّ: «فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول»: ليس مرادُه بالأصولِ: ما أظهروه مِن مخالفة السنَّة، فإنَّ الأشعريَّ مخالفٌ لهم فيما أظهروه من مخالفةِ السنَّة؛ كمسألةِ الرُّؤيا، والقرآنِ، والصِّفاتِ.

ولكنْ: أصولهُم الكلاميَّةُ العقليَّةُ التي بَنْوا عليها الفروعَ المخالفةَ للسنَّةِ؛ مِثل هذا الأصلِ الذي بَنَوْا عليه: حدوثَ العالَمَ، وإثباتَ الصانع[1]، فإنَّ هذا أصلُ أصولهم؛ كما قد بيَّنا كلامَ أبي الحسن الأشعريِّ.

وأنَّ الأصلَ الذي بنَتْ عليه المعتزلةُ كلامَهَا في أصولِ الدِّينِ هو: الأصلُ الذي ذكره الأشعريُّ». ا. هـ

---

(١) يراجع في هذا: التعليق على كتاب العلائي «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين» (ص ٥١٢)، نشر الدار الأثرية.

إذن؛ الأشعريُّ: بقيت أصولُه معه، واحتج بالسُنَّة في الردِّ على المعتزلةِ بالنُّقول؛ فما استطاعَ أن يتخلَّص ممَّا كان عليه.

وهذا كما قال ابنُ العربي في أبي حامدٍ الغزالي صاحبِ «الإحياء» بعد أن اشتغل في علمِ الكلامِ طويلًا؛ ثمَّ حرَّمه، فلمَّا سُئِلَ ابنُ العربي عن أبي حامد الغزالي؟

قال: «**بَلَعَ عِلمَ الكلامِ؛ وما استطاعَ أن يتقيَّأه!!**».

فكما قيلَ في أبي حامد، يُقال في أبي الحسن -من هذه الحيثيَّة-، والله ﷻ أعلم.

وبهذا تكون حقيقةُ شخصيَّة أبي الحسن قد ظهرَتْ لنا -إن شاء الله-، وتبيَّن لنا أنَّه بالجملة: **على خير**.

وأنَّ كتابَه «الإبانةَ»: **فيه ذكرُ الاستواءِ، والعلوِّ، والرُّؤيا، وإثباتِ الصِّفاتِ، ولكن بقيَ عنده الكلامُ الذي أورده شيخ الإسلام في مسألةِ (التَّحسينِ والتَّقبيحِ).**

أي: بقيَتْ أصولُه في مسألةِ (التَّحسين والتَّقبيح): أصولَ الاعتزال.

ويبقى الصَّوابُ في هذه المسألة -وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّة-: الوسطِ[1]، والله ﷻ أعلم.

نسألُ اللهَ أن نكون قد وُفِّقنا لبيان عقيدةِ الإمامِ النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونسألُ اللهَ -بمنِّه وكرمِه- أن يُلحِقنا به في الصَّالحين، وأن يوفِّق الجميعَ لِمَا يُحِبُّ ويرضى.

وصلَّى اللهُ وسلمَ وباركَ على نبيِّنا مُحمَّدٍ وعلى آلِهِ وَصَحبِهِ أجمعين.[2]

---

(١) انظر تفصيل ذلك في تعليق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان -حفظه الله ورعاه- على «الاعتصام» للشاطبي (١/ ١٩١-١٩٥)، نشر الدار الأثرية.

(٢) تَمَّ -بِحَمدِ الله وكَرمِه- الانتهاءُ مِنَ التَّعليقِ والتَّنسيق بعد صلاةِ عصرِ يومَ الجُمعةِ، الموافقُ لـ(٤/ رمضان/ ١٤٢٩ هـ).

صفحة رقم (٥٨) - بيضاء فارغة

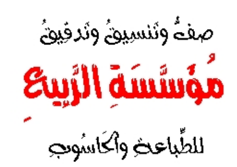
فهرس الأحاديث والآثار

صفحة رقم (٦٠) - بيضاء فارغة

الموضوعات والمحتويات

الموضوع	الصفحة

صفّ وتنسيق وتدقيق



للطباعة والحاسوب

عمّان - الأردن ٩٦ ٧٧٢ ٨٨٣ - ٣٣ ٧١٨ ٦٦ ٧٧ / ٠٠٩٦٢
AL_RABEA_EST@YAHOO.COM

صدر عن الدار الأثرية

١- «الأربعون المغنية بعيون فنونها عن المعين» الحافظ العلائي - تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

٢- «الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني» الإمام النووي - وفي مقدمات تحقيقه: «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين» ابن العطّار - ضبط نصهما وعلق عليهما وخرج أحاديثهما أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.

٣- «الصادع في الرَّد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل» الإمام ابن حزم - تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

٤- «رسالة في توسعة المسعى بين الصفا والمروة» الإمام المعلمي، وبذيلها: «السعي الحميد في مشروعية المسعى الجديد» تأليف الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.



سيصدر قريباً عن الدار الأثرية

١- «إرشاد المسلم إلى زيادات صحيح مسلم»- جمع الشيخ نادر وهبي الناطور.

٢- «التساعيات» ابن العطار - تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

٣- «الرِّياض الرَّوِيَّة على التَّدمريَّة»- تأليف الشيخ أكرم زيادة.

٤- «الطبقات» الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري - تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

٥- «الفتاوى المستغربة» الحافظ العلائي - تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

٦- «اللَّعن في القرآن»- تأليف الشيخ عبد القادر بن محمد الجزائري.

٧- «المحاكمات الملاح بين مغلاطاي وابن الصلاح»- تأليف الشيخ أحمد عبد الكريم العزاوي.

٨- «رحلة واعظ»- تأليف الشيخ أبي عبد الله سيدي محمد ولد الأمين الهاشمي الشنقيطي.

٩- «شرح القصيدة اللاَّمية»- شرح الشيخ رأفت محمد رائف المصري، خرج أحاديثه نذير عدنان الصالحي.

١٠- «فتاوى الإمام البلقيني - التجرد والاهتمام» تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

١١- «فقه جهاد الدفع»- تأليف الشيخ أبي العباس عماد طارق بن عبد العزيز المختار.

١٢- «كشف السِّتر عما في شجرة السِّدر»- تأليف الشيخ نادر وهبي الناطور.

١٣- «كرة القدم بين المصالح والمفاسد من وجهة نظر شرعية»- تأليف الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان - الطبعة الثالثة، وفيها زيادات كثيرة.

١٤- «مراسالات العلامة محمد تقي الدين الهلالي المغربي إلى العلماء والوجهاء»- جمع واعتناء الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

١٥- «معجم مَن رُمي بالتدليس»- جمع الشيخ نادر وهبي الناطور.

١٦- «مقالات العلامة محمد تقي الدين الهلالي»- جمع واعتناء الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

١٧- «منحة الكبير المتعالي في أخبار وأشعار تقي الدين الهلالي»- تأليف محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي، تحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.